

تقرير مجلس الإدارة السنوي للبنك التجاري الدولي (مصر) المرفق بالقوائم المالية
(معد وفقاً لأحكام المادة 40 من قواعد القيد)

البيانات الأساسية:

اسم الشركة المُقيدة		البنك التجاري الدولي - مصر	
غرض الشركة المُقيدة		بنك تجارى له الحق في ممارسة كافة الأعمال المصرفية والمالية داخل جمهورية مصر العربية وخارجها.	
المدة المُحددة للشركة المُقيدة	100 سنة تبدأ من 1986/5/8	تاريخ القيد بالبورصة	1995/2/2
القانون الخاضع له الشركة المُقيدة	قانون الاستثمار رقم 72 لعام 2017	القيمة الاسمية للسهم	عشرة جنيهات مصرية
آخر رأس مال مُرخص به	خمسون مليار جنيه مصري	آخر رأس مال مُصدّر	19,702,417,900 جنيه مصري
آخر رأس مال مدفوع	19,702,417,900 جنيه مصري	رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري	رقم القيد 69826 تاريخ القيد 1986/5/8

إدارة علاقات المُستثمرين:

اسم مسئول الاتصال	شريف خليل - رئيس قطاع التسويق والاتصالات وعلاقات المُستثمرين ياسمين حميدة - مدير علاقات المُستثمرين		
عنوان المركز الرئيسي	برج النيل الإداري-23/21 شارع شارل ديغول-الجيزة صندوق بريد 2430 القاهرة		
ارقام التليفونات	37471349 / 37472543	رقم الفاكس	3632 3570
الموقع الإلكتروني	www.cibeg.com		
البريد الإلكتروني	Sherif.khalil@cibeg.com	Yasmine.hemeda@cibeg.com	



مراقبي الحسابات:

تامر صلاح الدين عبدالنواب رشدى - PWC			اسم مراقب الحسابات
15 مارس 2020			تاريخ التعيين
2019/11/28	تاريخ قيده بالهيئة	388	رقم القيد بالهيئة
فريد سمير فريد- Deloitte			اسم مراقب الحسابات
30 مارس 2021			تاريخ التعيين
2007/01/18	تاريخ قيده بالهيئة	210	رقم القيد بالهيئة

هيكل المساهمين ونسبة ملكية اعضاء مجلس الادارة: (المساهمين الذين يملكون 5% فأكثر):

الموقف وفقاً للبيان السابق		الموقف وفقاً للبيان الحالي		الاسم
نسبتها	عدد الأسهم	نسبتها	عدد الأسهم	
1.37%	26,902,649	26,902,649	1.37%	*TIG Insurance Barbados Limited
1.27%	25,023,217	18,824,594	0.96%	*United States Fire Insurance Company
0.62%	12,178,668	12,178,668	0.62%	*Zenith Insurance Company
0.58%	11,366,754	11,366,754	0.58%	*Northbridge General Insurance Corporation
0.52%	10,148,888	10,148,888	0.52%	*Newline Corporate Name Limited
0.45%	8,913,197	8,913,197	0.45%	*Wentworth Insurance Company LTD
0.43%	8,533,376	8,533,376	0.43%	*Allied World Assurance Company LTD
0.39%	7,721,342	7,721,342	0.39%	*Odyssey Reinsurance Company
0.27%	5,246,166	5,246,166	0.27%	*FAIRFAX US INC
0.21%	4,059,554	4,059,554	0.21%	*Zenith Insurance Company of Canada
0.19%	3,653,600	3,653,600	0.19%	*HWIC GLOBAL EQUITY FUND
0.16%	3,247,642	3,247,642	0.16%	*Federated Insurance Company of Canada
0.04%	811,909	811,909	0.04%	*Newline Insurance Company Limited
-	-	6,198,623	0.31%	*Resolution Group Reinsurance Barbados LTD
8.27%	162,894,445	162,894,445	8.27%	البنك الاهلي المصري
14.77%	290,701,407	290,701,407	14.77%	إجمالي

* يُنكر أن هذه الشركات مملوكة بالكامل لشركة (فيرفاكس المالية القابضة) حيث تمتلك إجمالي 127,806,962 سهمًا بنسبة 6.5%



مجلس الإدارة:

النسبة (%)	عدد الاسهم فى تاريخ القوائم المالية	ملكية اعضاء مجلس الادارة فى اسهم البنك
	-	السيد الأستاذ/ شريف سمير سامي
0.025182%	496,174	السيد الأستاذ/ حسين ماجد أباطة
6.5%	127,806,962	الشركات التابعة المملوكة بالكامل لشركة (فيرفاكس) القابضة للخدمات المالية
	-	الأستاذة الدكتورة/ أماني محمد أبو زيد
	-	السيدة الأستاذة/ ماجدة رافت حبيب
	-	السيد الأستاذ /باريش داتترايا سوكتانكار
	-	السيد الأستاذ/ راجيف كريشان لال كاكار
	-	السيد الأستاذ/ چاي مايكل باسلو
	-	السيد الأستاذ / طارق عبد الحميد رشدي
6.525%	128,303,136	اجمالي ملكية اعضاء مجلس الادارة

النسبة %	عدد الاسهم وفقا لآخر بيان افصاحي سابق	أسهم الخزينة لدى الشركة وفقا لتاريخ الشراء
		لا يوجد



آخر تشكيل لمجلس الإدارة:

الصفة	جهة التمثيل (إن وجدت)	الوظيفة	الاسم
غير تنفيذي	-	رئيس مجلس الإدارة	السيد الأستاذ/ شريف سمير سامي
تنفيذي	-	المسئول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب	السيد الأستاذ/ حسين ماجد أباطة
غير تنفيذي - مستقل	-	عضو مجلس إدارة	الأستاذة الدكتورة/ أماني أبو زيد
غير تنفيذي - مستقل	-	عضو مجلس إدارة	السيدة الأستاذة/ ماجدة حبيب
غير تنفيذي - مستقل	-	عضو مجلس إدارة	السيد الأستاذ/ باريش داتارايا سوكتانكار
غير تنفيذي - مستقل	-	عضو مجلس إدارة	السيد الأستاذ/ راجيف كريشان لال كاكار
غير تنفيذي - مستقل	-	عضو مجلس إدارة	السيد الأستاذ/ جاي مايكل باسلو
غير تنفيذي - مستقل	-	عضو مجلس إدارة	السيد الأستاذ / طارق عبد الحميد رشدي

التغييرات في مجلس إدارة البنك خلال عام 2021:

تكون مجلس الإدارة في يناير 2021 من سبعة أعضاء -منهم ستة أعضاء مستقلين وهم:

- الأستاذ/ شريف سمير سامي - رئيس مجلس إدارة غير تنفيذي
- الأستاذ/ حسين ماجد أباطة - المسئول التنفيذي الرئيسي وعضو مجلس الإدارة
- الأستاذة الدكتورة/ أماني أبو زيد - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، مستقل
- الأستاذة / ماجدة حبيب - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، مستقل
- الأستاذ / باريش سوكتانكار - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، مستقل
- الأستاذ / راجيف كاكار - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، مستقل
- الأستاذ / جاي-مايكل باسلو - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، مستقل

أعلن البنك التجاري الدولي في 8 مارس 2021 عن تعيين السيد/طارق رشدي عضواً مستقلاً بمجلس إدارة البنك بعد موافقة البنك المركزي المصري. وقد انعقدت الجمعية العامة العادية بتاريخ 30 مارس 2021 واعتمدت الجمعية العامة التغييرات التي طرأت على تشكيل مجلس الإدارة منذ الجمعية العامة في 15 مارس 2020 وحتى تاريخ انعقاد هذه الجمعية، وعليه، تشكل مجلس الإدارة على النحو التالي:

- الأستاذ/ شريف سمير سامي - رئيس مجلس إدارة غير تنفيذي
- الأستاذ/ حسين ماجد أباطة - المسئول التنفيذي الرئيسي وعضو مجلس الإدارة
- الأستاذة الدكتورة/ أماني أبو زيد - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، مستقل
- الأستاذة / ماجدة حبيب - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، مستقل
- الأستاذ / باريش سوكتانكار - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، مستقل
- الأستاذ / راجيف كاكار - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، مستقل
- الأستاذ / جاي-مايكل باسلو - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، مستقل
- الأستاذ / طارق عبد الحميد رشدي - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، مستقل

في 24 يونيو 2021 وبناء على قرار موافقة البنك المركزي المصري ، تم منح السيد/ حسين أباطة لقب العضو المنتدب بالإضافة إلى مسؤولياته القائمة كالمسئول التنفيذي الرئيسي للبنك التجاري الدولي.



اجتماعات مجلس الإدارة:

وخلال عام 2021، عقد مجلس إدارة البنك 14 اجتماعاً، من بينها 12 اجتماعاً عبر خاصية (الفيديو كونفرانس) واجتماعين حضوريين من قبل أعضاء مجلس الإدارة المتواجدين في القاهرة بينما حضر الأعضاء غير المتواجدين في القاهرة عبر خاصية (الفيديو كونفرانس)، وذلك إعمالاً للإجراءات الاحترازية الخاصة بمواجهة انتشار (فيروس كوفيد - 19).

لجنة المراجعة:

آخر تشكيل للجنة المراجعة:

الاسم	جهة التمثيل
السيد الأستاذ / طارق رشدي	لا يوجد
السيدة الأستاذة/ ماجدة حبيب	لا يوجد
السيد الأستاذ/ ياريس سوكتانكار	لا يوجد

بيان اختصاصات اللجنة والمهام الموكلة لها:

تتمثل أهداف لجنة المراجعة في مساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤولياته الرقابية، وعلى الأخص في التحقق من:

- سلامة ووضوح القوائم المالية للبنك.
- التزام البنك بالتشريعات والقواعد الرقابية السارية.
- كفاءة وإستقلالية مراقبي الحسابات.
- أداء قطاع المراجعة الداخلية بالبنك، قطاع الالتزام، وأداء مراقبي الحسابات.

أبرز مسؤوليات لجنة المراجعة:

- مناقشة ما تراه من موضوعات مع رئيس قطاع المراجعة الداخلية ورئيس قطاع الالتزام بالبنك ومراقبي الحسابات والمسؤولين المختصين.
- دراسة المراكز المالية الدورية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة لإتمامها.
- التحقق من تطبيق المعالجات الحسابية السليمة خاصة للعمليات الهامة ذات الطابع المتشعب أو العمليات المعقدة أو تلك التي تحتاج إلى تقدير فني متميز.
- النظر في المعايير المهنية والمحاسبية والرقابية المستحقة ودراسة مدى تأثيرها على القوائم المالية والتقرير عن ذلك كتابةً.
- إقتراح تعيين مراقبي الحسابات وتحديد أتعابهما والنظر في كفاءة مراجعتهم ومناقشة خطة المراجعة المقدمة منهما والموافقة عليها وتقييم أدائهما وكذلك النظر في الأمور المتعلقة بتغييرهما أو إستقالتهما أو إنهاء التعاقد مع أحدهما أو كليهما وبما لا يخالف أحكام القانون.
- الموافقة على إسناد أي أعمال إضافية - بخلاف مراجعة القوائم المالية - لمراقبي الحسابات.
- دراسة ملاحظات مراقبي الحسابات الواردة بتقاريرهما.
- دراسة مدى كفاءة نظم الرقابة الداخلية بما في ذلك نظم الرقابة على مخرجات الحاسب الآلي.
- مراجعة الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة التنفيذية للالتزام بالمعايير والضوابط الرقابية التي يضعها البنك المركزي المصري وكذا تقارير تفتيش البنك المركزي المصري والتحقق من إتخاذ إدارة البنك للإجراءات التصحيحية في حالة مخالفتها.
- مراجعة خطط المراجعة الداخلية السنوية وإقرارها ودراسة التغييرات المطلوبة في هذه الخطط للتأكد من كفاءتها ومدى مناسبتها وكذلك متابعة تنفيذها عن طريق التقارير التي يقدمها قطاع المراجعة الداخلية.
- مراجعة التقارير المعدة من قبل رئيس قطاع الالتزام بالبنك بما فيها مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ووحدة حماية حقوق العملاء وكذا إدارة الرقابة الداخلية، وخاصة فيما يتعلق بمخالفة التشريعات السارية واللوائح الداخلية والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي المصري. وكذلك مراجعة وإعتماد التقرير السنوي الذي يتعين على رئيس قطاع الالتزام تقديمه لمجلس الإدارة، والتأكد من شموله ما ينص عليه القانون وما تضمنته اللوائح من متطلبات.

أعمال اللجنة خلال العام:

عدد مرات انعقاد لجنة المراجعة	8
هل تم عرض تقارير اللجنة على مجلس إدارة الشركة؟	نعم، وذلك وفقاً لما تنص عليها لائحة نظام اللجنة
هل تضمنت تقارير اللجنة ملاحظات جوهرية وجب معالجتها؟	نعم
هل قام مجلس الإدارة بمعالجة الملاحظات الجوهرية؟	نعم، سواء بقرارات اتخذها أو إقراره لتوصيات اللجنة

بيانات العاملين بالبنك:

متوسط عدد العاملين بالبنك خلال عام 2021	7,184
متوسط الدخل السنوي للعامل خلال عام 2021 (جنيه)	276,000



نظام الاثابة والتحفيز للعاملين والمُديرين بالبنك:

بواقع 10% من رأس المال المُصدّر خلال عشر سنوات بتنظيم الوعد بالبيع.	اجمالي الأسهم المُتاحة وفقاً لنظام الاثابة والتحفيز للعاملين والمُديرين
12,271,570 **سهم خلال عام 2021	اجمالي ما تم منحه من أسهم الاثابة والتحفيز للعاملين والمُديرين خلال العام
5,137	عدد المُستفيدين من نظام الاثابة والتحفيز للعاملين والمُديرين
هذا الرقم يُمثل ما تم منحه أو الإفراج عنه منذ بداية تأسيس البرنامج عام 2006 حتى عام 2021 أخذاً في الاعتبار الزيادة التي طرأت على رأس المال منذ هذا التاريخ. 111,903,743 سهم	اجمالي ما تم منحه من أسهم الاثابة والتحفيز للعاملين والمُديرين مُنذ تطبيق النظام
لا يوجد	أسماء وصفات كل من حصل على 5% أو أكثر من إجمالي الأسهم المُتاحة (أو 1% من رأس مال الشركة) وفقاً للنظام

** مع العلم انه لم يتم الإفراج عنها حتى الان لحين الحصول على الموافقات من الجهات الرقابية

المُخالفات والاجراءات التي تتعلق بقانون سوق المال وقواعد القيد:

لا يوجد

بيان بتفاصيل التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة:

لا يوجد

بيان بالتيبوعات

بلغت التبيوعات في عام 2021 إجمالي 85.9 مليون جنيه مصري حتي تاريخه بيانهم كما يلي:

- 45 مليون جنيه لصالح اتحاد بنوك مصر (دعم و توفير لقاح فيروس كورونا).
- 25 مليون جنيه لصالح الشركة القابضة للمستحضرات الحيوية و اللقاحات (فاكسيرا).
- 15 مليون جنيه لصالح صندوق تكريم شهداء وضحايا ومفقودي ومصابي العمليات الحربية والإرهابية والأمنية واسرهم.
- 0.9 مليون جنيه لصالح اتحاد بنوك مصر (مبادرة وزارة الإسكان).

تعاملات الداخلين

يلتزم الداخلين بما فيهم أعضاء مجلس إدارة البنك ومديري البنك، والمجموعات المُرتبطة بهم، بالإفصاح عن كافة المعلومات والبيانات التي تتعلق بوجود حالة من حالات تعارض المصالح مع البنك بما في ذلك ما يكون لهم من مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الاعمال والعقود التي تتم لحساب البنك وكذا الإفصاح عن أية مصالح مادية أو تعاملات أو أمور تخصهم يكون من شأنها التأثير على نشاط البنك أو مصالحه.



أهم تطورات بنود الميزانية وقائمة الدخل

أولاً. الميزانية (مليار جنيه مصرى)

أ. البنك التجاري الدولي (مستقلة)

نسبة التغير %	31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2021	
17%	426.1	496.7	إجمالي الأصول
11%	82.5	91.6	التزامات عرضية وارتباطات
21%	119.6	145.1	قروض وتسهيلات للبنوك والعملاء
23%	174.2	214.2	استثمارات
19%	340.1	406.1	مستحقات للعملاء
10%	3.2	3.5	مخصصات أخرى
16%	59.4	68.9	إجمالي حقوق الملكية

ب. البنك التجاري الدولي (مجمعة)

نسبة التغير %	31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2021	
16%	427.8	498.2	إجمالي الأصول
11%	82.6	91.8	التزامات عرضية وارتباطات
21%	120.3	145.9	قروض وتسهيلات للبنوك والعملاء
23%	174.2	214.4	استثمارات
19%	341.2	407.2	مستحقات للعملاء
10%	3.2	3.5	مخصصات أخرى
16%	59.5	68.8	إجمالي حقوق الملكية



ثانياً. قائمة الدخل (مليون جنيه مصري)

أ. البنك التجاري الدولي (مستقلة)

نسبة التغير %	1 يناير – 31 ديسمبر 2020	1 يناير – 31 ديسمبر 2021	
7%	42,071	44,945	عائد القروض والإيرادات المشابهة
18%	16,981	20,058	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
15%	2,070	2,382	صافي الدخل من الأتعاب والعمولات
30%	10,300	13,420	صافي أرباح الفترة بعد خصم الضرائب

ب. البنك التجاري الدولي (مجمعة)

نسبة التغير %	1 يناير – 31 ديسمبر 2020	1 يناير – 31 ديسمبر 2021	
7%	42,196	45,078	عائد القروض والإيرادات المشابهة
18%	17,024	20,112	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
15%	2,076	2,390	صافي الدخل من الأتعاب والعمولات
30%	10,236	13,268	صافي الدخل من الصلبيات المستمرة
NM	0	0	صافي الدخل من الصلبيات غير المستمرة
30%	10,238	13,272	حقوق المساهمين



نظرة عامة على المشهد الاقتصادي لعام 2021

لقد كان عام 2021 عام التكيف مع الواقع الجديد الذي فرضه انتشار فيروس كورونا (كوفيد - 19)، وهو ما أدى إلى قيام الحكومات بتبني منهج اعتمادي قائم على التفكير السريع والتحرك بفاعلية لتجنب ومقاومة الآثار الناتجة عن الأوضاع دائمة التطور والتي استمرت لأكثر من عام ونصف وأسفرت عن حالة من عدم الوضوح في جميع أنحاء العالم.

وعلى الرغم من هذه التداعيات التي استمرت لفترة طويلة، إلا أن الأوضاع الاقتصادية في مصر أثبتت قدرتها على تجاوز تلك التحديات في ظل انتشار الوباء، وساعد في ذلك الإجراءات الإصلاحية التي اتخذتها الحكومة المصرية وأثمرت عن استمرار النمو الاقتصادي على مدار السنوات الأخيرة، مما سمح للبلاد تخطي الآثار السلبية الناتجة عن الوباء على الصعيدين الصحي والاجتماعي، مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتعزيز ثقة المستثمرين.

ومع ذلك، فقد أثرت تداعيات الوباء بظلالها على هذه الخطوات الإيجابية الأخيرة، وأثرت سلباً على معدلات الاستهلاك والموارد الرئيسية لتدفقات النقد الأجنبي إلى مصر، وهي قطاع السياحة وقناة السويس والصادرات. هذا وتقدر الإشارة إلى أن قطاع السياحة في مصر يشهد تعافياً تدريجياً في ظل تخفيف القيود المفروضة على السفر بين الدول وعودة الرحلات الجوية المباشرة إلى البلاد، بالتزامن مع إطلاق حملات التطعيم ضد فيروس كورونا على نطاق واسع.

ورغم الآثار السلبية لانتشار الوباء على قطاع السياحة وعائدات قناة السويس والصادرات، إلا أن احتياطي النقد الأجنبي بلغ 40.935 مليار دولار بنهاية ديسمبر 2021. كما ساهمت تحويلات المصريين العاملين بالخارج في تعويض تراجع عائدات السياحة، حيث ارتفعت إلى 31.4 مليار دولار خلال السنة المالية 2020/2021، مقابل 27.76 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق. ومن المتوقع استمرار حالة الاستقرار التي شهدتها تدفقات النقد الأجنبي خلال السنوات الماضية، فضلاً عن تعافي عائدات قناة السويس ونمو أنشطة التصدير في ظل الانتعاشة المرتقبة لحركة التجارة العالمية.

وفي ضوء ما سبق، فقد حرصت الحكومة المصرية على الحفاظ على عوائد اذون الخزانة والسندات عند مستويات جذابة سعياً لتحفيز الطلب عليها من جانب المستثمرين الأجانب وبالتالي تأمين مستويات قوية من احتياطي النقد الأجنبي وخاصة في ظل هذه الظروف غير المسبوقة التي تشهدها الساحة العالمية. ولا تزال اذون الخزانة والسندات في مصر هي المفضلة لدى المستثمرين الأجانب نتيجة لارتفاع معدل الفائدة الحقيقي واستقرار سعر الصرف، فقد أعلنت وكالة بلومبرج الأمريكية أن مصر احتلت المرتبة الأولى عالمياً من بين 50 دولة حول العالم من حيث معدل الفائدة الحقيقي بنسبة 3.8%، تليها في المرتبة الثانية فيتنام وتركيا والتتان سجلتا معدل فائدة حقيقي 2.8%.

ومع قيام بنك JPMorgan بإدراج مصر في سلسلة مؤشرات للسندات الحكومية الخاصة بالأسواق الناشئة (JP Morgan GBI-EM) اعتباراً من يناير 2022، سوف تساهم هذه الخطوة في جذب أنظار المزيد من المستثمرين الأجانب نحو أدوات الدين الحكومية مما يؤدي إلى مزيد من الزيادات في تدفقات النقد الأجنبي إلى البلاد. ومن المتوقع أن تشكل السندات المصرية 1.8% من وزن المؤشر، بعد إدراج 14 سندا حكومياً بقيمة 26 مليار دولار، والتي من المتوقع أن تثمر عن ضخ استثمارات جديدة بقيمة مليار دولار في سوق السندات الحكومية.

وفي إطار دعمه المستمر للاقتصاد المصري، قام صندوق النقد الدولي (IMF) في يونيو 2021 بتسليم الشريحة الأخيرة بقيمة 1.7 مليار دولار في إطار اتفاقية قرض بقيمة 5.4 مليار دولار. ويهدف هذا البرنامج إلى مساعدة مصر على التكيف مع التحديات التي فرضتها انتشار جائحة فيروس كورونا من خلال توفير الدعم اللازم لميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة. كما يهدف هذا البرنامج على مساعدة الحكومة المصرية في الحفاظ على استقرار معدلات النمو الاقتصادي التي نجحت في تحقيقها على مدار السنوات الثلاث الماضية، فضلاً عن دعم الإنفاق على الصحة والمبادرات الاجتماعية لحماية الفئات الأكثر احتياجاً، وتعزيز الإصلاحات الاقتصادية والحفاظ على الأسس القوية اللازمة لتحقيق تعافي مستدام مع تحقيق تنمية اقتصادية أكثر شمولاً، وخلق المزيد من فرص العمل على المدى المتوسط.

وقد أدى التجانس بين القرارات المالية والنقدية التي اتخذتها كلاً من الحكومة والبنك المركزي المصري في تحسين أوضاع الاقتصاد الوطني والنظام المصرفي خلال الفترة الماضية. ونجحا في الحد من ارتفاع معدلات التضخم ومواجهة الآثار السلبية على تدفقات النقد الأجنبي، فضلاً عن تطبيق سلسلة من الإجراءات الوقائية من شأنها تعزيز النشاط الاقتصادي. وقد استهلكت هذه الجهود بخفض سعر الفائدة بمقدار 400 نقطة أساس خلال عام 2020، بينما لم تتطلب الأوضاع الاقتصادية خلال عام 2021 إلى تغيير سعر الفائدة. وقد ساهمت هذه الخطوات في الحد من ارتفاع معدلات التضخم التي بلغت 5.9% خلال ديسمبر 2021، بما يتماشى مع معدل التضخم المستهدف للبنك المركزي المصري والذي يتراوح بين 5 و9%.

علاوة على ذلك، تعد مصر واحدة من الأسواق الناشئة القليلة التي حققت أداءً إيجابياً فيما يتعلق بنمو الناتج المحلي الإجمالي على مدار عامي 2019/2020 و2020/2021، فقد استمرت معدلات الناتج المحلي الإجمالي في النمو لتصل إلى 3.3% خلال العام المالي 2020/2021 مدفوعاً بالزيادة التدريجية في القدرة الإنتاجية واستئناف النشاط الاقتصادي، مما أثمر عن معالجة الآثار السلبية الناتجة عن تراجع إجمالي الاستثمارات المحلية والصادرات.

ومن المتوقع تحسن وتيرة نمو الاقتصاد الوطني خلال عام 2022، وذلك عن طريق زيادة معدلات الاستهلاك ونمو الصادرات وكذلك الاستثمارات. وتجدر الإشارة إلى وجود بعض المخاطر الناتجة عن استمرار حالة عدم الوضوح التي تسود العالم خاصة مع الآثار المحتملة لظهور سلالات جديدة من فيروس (كوفيد-19) ومن بينها متحوري دلتا وأوميكرون، وهو ما قد يؤثر على عملية التعافي.

وفي ضوء ما سبق ذكره، اثبت القطاع المصرفي المصري صلابته في مواجهة أزمة انتشار وباء (كوفيد-19)، نظرًا لما يحظى به من مستويات سيولة مرتفعة وقاعدة رأسمالية قوية نجح في تميته ما قبل انتشار الجائحة، إلى جانب التدابير التي اتخذها البنك المركزي المصري لدعم القطاع في مواجهة الصعوبات الاقتصادية بما يضمن الحفاظ على استقرار النمو الاقتصادي. وبناءً على ذلك، ارتفع إجمالي الودائع بمعدل سنوي 19.7% خلال يونيو 2021، يستحوذ القطاع الخاص على نسبة 92% من قيمتها، كما ارتفع إجمالي القروض بالقطاع المصرفي بواقع 17.7% في يونيو 2021، بالمقارنة مع 7.6% خلال نفس الفترة عام 2020.

وقد اتخذ البنك المركزي المصري عدة إجراءات بهدف زيادة التسهيلات الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى التوسع بالخدمات المالية لغير المتعاملين مع القطاع المصرفي، إلى جانب الترويج للحلول المالية الرقمية. ومن بين أهم الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر خلال عام 2021 توجيه البنوك بزيادة نسبة التمويل لهذه المشروعات لتصل إلى 25% من محفظة كل بنك بنهاية عام 2022. وقد ساعدت جهود التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي، كما أن بعض البنوك تقدمت بطلبات مبنية للحصول على تراخيص إنشاء بنوك رقمية في مصر، في انتظار صدور الإجراءات التنفيذية المنظمة لعملها.

وقد تسببت جائحة فيروس (كوفيد-19) في إحداث تغييرات كبيرة بالسياسات النقدية والقواعد التنظيمية، فضلًا عن تسريع وتيرة التحول الرقمي الذي بدأ العمل على تنفيذه قبل انتشار الجائحة، وهو ما ساهم في تمهيد الطريق أمام التحول الرقمي وتعزيز الشمول المالي.

وبوجه عام، لا تزال البيئة الاقتصادية في مصر تتمتع بصلابة ومرونة كبيرة في مواجهة الظروف دائمة التغيير الناتجة عن الجائحة، وذلك على خلفية الإجراءات السديدة التي اتخذتها الحكومة والبنك المركزي في الحد من الآثار السلبية للوباء، وتهيئة الظروف المناسبة لنمو القطاع المصرفي. بالإضافة إلى ذلك، ساهم تسارع وتيرة التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي، وهو ما انعكس على أداء البنك التجاري الدولي والتطورات التي شهدتها على مدار عام 2021، حيث قام البنك بإسراع مسار عملية التحول الرقمي، مع التركيز على تحليل البيانات، والقنوات الرقمية، وتوجهات العملاء وسلوكياتهم. وقد نجح البنك في تحقيق العديد من الإنجازات على مختلف المستويات، وعلى رأسها التوسع بقاعدة عملائه سواء عبر شبكة الإنترنت أو إنشاء المزيد من الفروع، فضلًا عن تكثيف جهوده لتعزيز الشمول المالي، والتجديد بتنفيذ استراتيجية الشمول المالي على مدار خمس سنوات. كما أحرز البنك تقدمًا ملموسًا فيما يتعلق بمبادرات تحقيق مبادئ المساواة بين الجنسين وذلك على صعيد مبادرات المسؤولية الاجتماعية والبيئية ومبادئ الحوكمة. ونجح البنك في تحقيق أداء غير مسبوق وسجل أرباح قياسية عززت مركزه المالي على الرغم من التحديات التي شهدتها على مدار العام.

محاور استراتيجية البنك

عكف البنك على تكثيف جهوده لدفع عملية التحول الرقمي طوال العام الماضي وذلك عبر تبني نموذج تشغيلي مرن لمواصلة تعظيم المردود الإيجابي لجميع الأطراف ذات العلاقة سواء على الصعيدين المالي أو غير المالي. وفي إطار رؤية البنك بأن يكون في طليعة المؤسسات التي تساهم في إحداث تغيير رغم التحديات غير المسبوقة التي شهدتها الساحة العالمية، ارتأت الإدارة ضرورة إعادة صياغة المحاور التي تقوم عليها استراتيجية البنك التجاري الدولي وطرق تنفيذها، وذلك في ظل التطورات المتسارعة التي شهدتها مقومات السوق نتيجة لانتشار الوباء.

الأنشطة والقطاعات الرئيسية

يواصل البنك جهوده الحثيثة للارتقاء بالمحور الأول لاستراتيجية للبنك الذي تتبلور أهدافه في تحسين جودة وكفاءة الأنشطة والقطاعات التشغيلية الرئيسية والتوسع في باقة الخدمات والمنتجات المقدمة وتعزيز انتشارها لخدمة العملاء سواء الحاليين أو المحتملين مع تكثيف التركيز على تعزيز الشمول المالي. وانطلاقًا من ذلك، يركز البنك على تطوير نظم معالجة وتحليل البيانات، والارتقاء بالتقنيات الرقمية، فضلًا عن تقديم الحلول فائقة الجودة والقيمة والمصممة خصيصًا لتلائم الاحتياجات المختلفة وفقًا لنمط حياة وسلوكيات كل منهم. ولتحقيق هذه الغاية، يقوم البنك بتكثيف استثماراته في تطوير القنوات الرقمية والحلول الابتكارية لتحسين تجربة العملاء وترشيد تكاليف إجراء المعاملات البنكية داخل الفروع.



جهود التحول الرقمي

وضع البنك التجاري الدولي على رأس أهدافه الاستراتيجية الدفع بعملية التحول الرقمي وتطوير طرق ووسائل إتمام المعاملات البنكية. وانطلاقاً من ذلك، قام البنك بتكثيف استثماراته في تطوير وتحديث البنية التكنولوجية وتزويده بأحدث ما توصلت إليه التقنيات الرقمية والآلية في قطاع الخدمات المصرفية.

وقد أحرز البنك تقدماً ملموساً خلال عام 2021 وذلك على صعيد تطبيق برنامجه الاستراتيجي "بنك المستقبل" الذي يهدف الى وضع مكانة البنك التجاري الدولي على انه البنك الرقمي الموثوق به بالسوق المصري، وذلك عبر توفير باقة متكاملة من المنتجات والخدمات المتنوعة التي تلبي مختلف احتياجات العملاء، فضلاً عن إضافة أحد المحاور الجديدة لاستراتيجية البنك، وهي المبيعات الرقمية، وهي خطوة لتقليل المعاملات داخل الفروع. ورغم أن هذه الخطة لا تزال في المرحلة الأولى، إلا أنها تشهد إقبالا ملحوظاً من جانب العملاء، ولا سيما على صعيد معدلات تحويل الأموال من جانب الأفراد سواء داخل البنك أو خارجه، ومعدل استخدام القنوات الرقمية، وترشيد التكاليف، وحجم وقيمة المعاملات .

وقد أثمرت هذه الخطة عن ارتفاع عدد مستخدمي القنوات الرقمية التابعة للبنك إلى مليون مستخدم خلال عام 2021، مع معدل استخدام بنسبة 66% بنهاية ديسمبر 2021. وارتفع عدد المشتركين في خدمة الإنترنت البنكية بمعدل سنوي 30% ، وصاحبه نمو حجم المعاملات من خلال الخدمة بمعدل سنوي 22% لتصل إلى 2.2مليون جنيه وهو نمو سنوي بمعدل 46%. وفي السياق ذاته، ارتفع حجم المعاملات من خلال تطبيق التليفون المحمول بمعدل سنوي 107% لتصل إلى 7.3 مليون معاملة بقيمة 136.3 مليار جنيه بمقابلة معدل سنوي 159%.

ومن ناحية أخرى، ارتفع عدد العملاء المسجلين في تطبيق المحفظة الذكية "CIB Smart Wallet" إلى مليون مستخدم خلال عام 2021، وهو نمو سنوي بمعدل 19%، فضلاً عن نمو حجم المعاملات المنفذة من خلال التطبيق بمعدل سنوي 43% ليبلغ 10.7 مليون معاملة، مع وصول قيمتها الإجمالية إلى 7.2 مليار جنيه، بزيادة سنوية قدرها 160% بنهاية أكتوبر 2021. وقد تحقق ذلك من خلال تنوع وتعزيز قنوات المبيعات، وفتح قنوات جديدة.

علاوة على ذلك، نجح البنك في الحفاظ على مرتبة الصدارة بامتلاك أكبر شبكة ماكينات صراف آلي على مستوى بنوك القطاع الخاص، في ضوء نمو عدد ماكينات الصراف الآلي للبنك بنسبة 15% ليصل إجمالي عددها إلى 1,284 بنهاية العام. وقام العملاء بتنفيذ أكثر من 71.7 مليون معاملة باستخدام ماكينات الصراف الآلي بقيمة إجمالية 124.6 مليار جنيه وهو نمو سنوي بمعدل 17% و30% على التوالي.

ومن ناحية أخرى، شهدت خدمة المساعد الرقمي الافتراضي (ذكي) منذ إطلاقها في ديسمبر 2019 إجراء 482 ألف تفاعل خلال العام وهو نمو سنوي بمعدل 16% ، سواء من خلال الموقع الإلكتروني للبنك التجاري الدولي أو عبر تطبيق المحادثات (Facebook Messenger)، مما ساهم في تخفيف الضغط على فريق عمل شبكات التواصل الاجتماعي بنسبة تجاوزت 61%. بالإضافة إلى ذلك، قام البنك بتحديث قائمة الخدمة الصوتية "IVR" وذلك عبر إضافة خاصية تحديد هوية العميل قبل الوصول إلى ممثل البنك، وهو ما أثمر عن ارتفاع عدد الطلبات التي تم حلها من خلال هذه الخدمة بنسبة 56% خلال عام 2021، مقارنة بنسبة 49% خلال عام 2020.

كما حافظ البنك على مكانته الرائدة في السوق المصري في مجال خدمات المدفوعات الحكومية من خلال منصة المدفوعات الحكومية الإلكترونية للشركات (CPS) ، وذلك في ضوء نمو حجم المعاملات بمعدل سنوي 104% ليبلغ 120 ألف معاملة، وقيمة إجمالية بلغت 23.4 مليار جنيه بنهاية العام وهو نمو سنوي بمعدل 54%.

خلال العام فاز نظام وحدة تمويل سلسلة التوريد CIB SCF model بجائزة "أفضل مبادرة لتمويل الموردين" و "أفضل مبادرة لسلسلة التوريد في الخدمات المالية" وذلك ضمن جوائز الشرق الأوسط وأفريقيا للابتكار لعام 2021. بالإضافة إلى ذلك، قام البنك بإطلاق وحدة تمويل سلسلة التوريد الإلكترونية (e-SCF) تحت مظلة خدمة الإنترنت البنكية للشركات "CIB Business Online" ، لتسجل معدل نمو سنوي يصل إلى 256% وقيمة تعاملات إجمالية بلغت 245 مليون.

كما احتل قطاع أمانة الحفظ بالبنك التجاري الدولي المرتبة الأولى في السوق المصري من حيث عدد شركات التوريق التي تم إطلاقها خلال عام 2021 بإجمالي 11 شركات وقيمة إجمالية بلغت 10.3 مليار جنيه.

ورغم الآثار السلبية الناتجة عن تأثير انتشار فيروس كورونا، إلا أن إدارة حوكمة الخدمات المصرفية الرقمية تمكنت من مواصلة لعب دور حيوي في الالتزام باللوائح المختلفة الصادرة عن الجهات التنظيمية على صعيد قطاع المعاملات المصرفية الدولية "GTB" والقنوات المصرفية الرقمية، تركيزاً على المنتجات التي تساهم في تحقيق الشمول المالي، وذلك بالتنسيق مع جميع الأطراف ذات العلاقة داخل البنك بما يضمن التوافق التام بين مختلف الأطراف.



مبادرات الشمول المالي والشركات الصغيرة والمتوسطة

وفي ضوء التزامه بدعم خطط الحكومة المصرية لتعزيز الشمول المالي، يواصل البنك تطوير بنيته الرقمية بهدف استحداث وتقديم المنتجات والخدمات الابتكارية عبر قنواته المختلفة سعياً لتلبية احتياجات العملاء. وفي هذا الإطار، يعمل البنك التجاري الدولي على تطوير استراتيجيته الخمسية لتحقيق الشمول المالي بهدف إتاحة الخدمات المالية للمزيد من شرائح المجتمع وذلك عبر مختلف قنواته الرقمية. كما قام البنك بوضع خطة استراتيجية دقيقة لتخصيص موارده بصورة تدريجية لزيادة نسبة التمويل المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة إلى 25% من إجمالي حجم تمويل البنك، وذلك تنفيذاً لمتطلبات البنك المركزي المصري. وتتضمن هذه الخطة، التركيز على فهم القطاعات الفرعية وعوامل النجاح للشركات الصغيرة والمتوسطة في تلك القطاعات، وتوظيف أحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا المراقبة، مع الاستعانة بخاصية الإنذار المبكر المستقلة.

وإمتداداً للجهود التي تبذلها الحكومة لتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من منطلق دورها الهام في تعزيز التنمية الاقتصادية في مصر، يتطلع البنك التجاري الدولي إلى أن يكون الشريك المصرفي للشركات الصغيرة والمتوسطة وذلك عبر تعظيم الاستفادة من نظم تحليل البيانات، وتقديم الحلول فائقة الجودة والقيمة والمصممة خصيصاً لتلائم الاحتياجات المختلفة وفقاً لطبيعة عمل كل منهم، بالإضافة إلى توسيع نطاق عمل البنك. كما تتضمن استراتيجية البنك تحويل البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات وتطوير أدوات المراقبة، تركيزاً على التحول الرقمي للعمليات، بداية من تسجيل العميل ووصولاً إلى اتخاذ القرارات الائتمانية.

وفي إطار الجهود المستمرة التي يبذلها البنك للارتقاء بالكفاءة التشغيلية وخفض تكاليف الخدمات المتعلقة ب شرائح العملاء منخفضي الدخل، يتيح البنك منتجاته وخدماته من خلال القنوات البديلة (مثل المحفظة الذكية والمنصات الرقمية وشبكة ماكينات الصراف الآلي)، حيث يقوم بتكثيف استثماراته في القنوات الرقمية وإطلاق الحلول الابتكارية، والتي يخطط للاعتماد عليها بشكل أكبر لخدمة قاعدة عملائه دائمة النمو سعياً لتعزيز تجربة العملاء وخفض تكاليف تنفيذ المعاملات. وسوف تتيح هذه الخطوة للبنك التوسع الجغرافي بنطاق الخدمات التي يقدمها في أنحاء الجمهورية، فضلاً عن جذب المزيد من العملاء الجدد من غير المتعاملين مع القطاع المصرفي، وتوفير فرص استثمارية جديدة. وسوف تستند هذه الاستراتيجية الجديدة على تحليل التركيبة السكانية للعملاء لتحديد أفضل المواقع، وإطلاق حملات التوعية المناسبة، وكذلك المنتجات والخدمات المصرفية وغير مصرفية التي تلائم هذه الشرائح.

وفي عام 2021، عمل البنك التجاري الدولي بالتعاون مع شركته التابعة "CVentures" على تحديد وتقييم العديد من الشركات المحتملة مع الشركات المتخصصة في مجال تكنولوجيا الخدمات المالية لتقديم حلول مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات العملاء محدودي الدخل. وسوف تتيح هذه الشركات للبنك تعظيم الاستفادة من البيانات لتسهيل تجربة العميل والاستفادة من التحليلات التنبؤية لشرائح العملاء وتقديم منتجات وخدمات صممت خصيصاً لتلبية احتياجات كل منهم .

ومن ناحية أخرى، ساهم البنك التجاري الدولي في المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" خلال عام 2021، وذلك بالتعاون مع البنك المركزي المصري، ووزارة التخطيط وبرنامج الأغذية العالمي، ومؤسسة البنك التجاري الدولي، وغيرهم. كما قام البنك التجاري الدولي خلال نفس العام بإطلاق العديد من حملات التوعية الخاصة بالشمول المالي، والتي أثمرت عن قيام العملاء بالتسجيل في أكثر من 50,000 محفظة جديدة وفتح 10,000 حساب، فضلاً عن تنظيم برنامج تدريب صيفي يركز على الشمول المالي، والذي شهد مشاركة أكثر من 10,000 طالب.

التوسعات على الساحة الدولية

يتطلع البنك التجاري الدولي إلى أن يصبح أفضل مقدم للخدمات المالية في المنطقة وتنمية أعماله وتعزيز هيكل ميزانيته وتنويع مصادر الدخل، حيث يواصل النظر في أسواق جنوب صحراء أفريقيا باعتبارها فرصة استراتيجية لتنمية أعماله والتوسع خارج السوق المصري. وتنفرد تلك الأسواق بالعديد من المقومات الجذابة بدءاً من موقعها الجغرافي والروابط التاريخية والثقافية التي تجمع بين شعوبها والشعب المصري، وصولاً إلى إمكاناتها ومواردها الاقتصادية الواعدة والتي تؤهلها لأن تصبح من أسرع الاقتصاديات نمواً. وقد توجهت أنظار البنك التجاري الدولي للتوسع بأعماله بأسواق شرق إفريقيا بهدف تحويله إلى مركز لخدمات التمويل التجاري بأسواق مصر وشرق أفريقيا، تركيزاً على تمويل الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وسوف يواصل البنك تنفيذ خطط التوسع في أسواق القارة الإفريقية مستفيداً من استثماراته في تطوير المنصات الرقمية، وهو ما سيجتهد له سرعة الانتشار في تلك الأسواق إلى جانب تقليل تكاليف تجهيز المقرات وبالتالي ترشيد المصروفات التشغيلية. بالإضافة إلى ذلك، سوف يعكف البنك على تقييم الأسواق المحتملة وأفضل نقاط الدخول لكل سوق، مع مراعاة استراتيجية تخفيف الأصول التي تعد بمثابة خطوة تكملية لخطط التوسع في إفريقيا.

وجاءت أولى الخطوات التوسعية للبنك في السوق الأفريقي باستحواذه على حصة حاكمية في أحد البنوك الكينية، والذي تحول اسمه إلى Mayfair CIB Bank (MCIB)، علماً بأن البنك الكيني نجح في تحقيق أرباح خلال العام بلغت قيمتها 36.57 مليون شيلينج كيني بعد خصم الضرائب بنهاية سبتمبر 2021، مقابل خسائر بقيمة 379.27 مليون شيلينج كيني بنهاية 2020، متجاوزاً التوقعات التي وضعها البنك.

11.54 مليون شيلينج كيني خلال نفس الفترة. وفي إطار استراتيجية البنك التي تركز على تنمية أنشطة العمليات التجارية، ارتفع الدخل من العمليات التجارية إلى 19.78 مليون شيلينج مقارنة بحوالي 5.6 مليون شيلينج خلال 2020 وهو نمو سنوي بمعدل 300%.

الالتزام بمبادئ التمويل المستدام

تعكس استراتيجية البنك التي تهدف لدمج ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية ومبادئ الحوكمة (ESG) بجميع أنشطته التشغيلية نموذج أعمال البنك المتمثلة في تحقيق التوازن بين تعظيم معدلات الربحية وخدمة المصالح الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يضع البنك على رأس أولوياته مواءمة أهدافه الاستراتيجية مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs) ورؤية مصر 2030، فضلاً عن الالتزام بأطر الاستدامة البيئية والاجتماعية ومبادئ الحوكمة العالمية مثل مبادئ المبادرة المصرفية المسنولة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP-FI) للمؤسسات المالية، ومبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول، والميثاق العالمي للأمم المتحدة (UN Global Compact)، وفريق عمل لجنة الإفصاح المالي المتعلق بالمناخ (TCFD)، والتحالف المصرفي لخفض صافي انبعاثات الكربون إلى الصفر (NZBA).

ويعد البنك التجاري الدولي أحد المؤسسات المصرفية الرائدة في تطوير هيكل قوي وفعال لممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية ومبادئ الحوكمة، حيث كان عام 2021 بمثابة علامة فارقة جديدة في الهيكل الداخلي للبنك، حيث قام البنك بعمل فرق عمل داخلية مسؤولة عن تنفيذ استراتيجية الاستدامة بجميع العمليات التشغيلية بالبنك. وتعمل هذه الفرق تحت إشراف لجنة توجيهية يرأسها رئيس قطاع التمويل المستدام ونجح البنك التجاري الدولي في إصدار أول سندات خضراء في السوق المصري، وذلك في إطار جهوده لمكافحة ظاهرة التغير المناخي ودعم نماذج أعمال عملائه للتحول نحو مستقبل خالٍ من الانبعاثات الكربونية وترسيخ ممارسات الاستدامة باعتبارها ضمن الأولويات الاستراتيجية للبنك.

وتقديرًا لهذه الجهود التي يبذلها البنك على صعيد ممارسات الاستدامة، حصل البنك على العديد من التصنيفات والجوائز التقديرية سواء على الصعيدين المحلي أو العالمي، ومن بينها إدراجه بمؤشر البورصة المصرية للاستدامة، ومؤشر FTSE4Good في بورصة فايننشال تايمز للأوراق المالية، ومشروع الإفصاح عن انبعاثات الكربون (CDP). علاوة على ذلك، حصل البنك على شهادة ختم المساواة بين الجنسين (EGES) بناءً على نموذج البنك الدولي للمساواة بين الجنسين (GEM)، وكذلك إدراجه في مؤشر المساواة بين الجنسين (GEI) من مؤسسة بلومبرج العالمية تقديراً لجهوده خلال عام 2021.

فريق العمل ... الدافع الرئيسي لنجاح البنك

تلعب تنمية الطاقات البشرية دوراً حيوياً في نجاح البنك، لذلك يحرص البنك بصفة دائمة على توفير بيئة عمل آمنة للموظفين من أجل تعزيز شعورهم بالرضاء الوظيفي، وزيادة التفاعل فيما بينهم، فضلاً عن ترسيخ قيم الولاء والتفاني في العمل. وسوف يواصل البنك التركيز على ربط تنمية الكفاءات بتحسين الأداء على جميع المستويات وذلك من أجل دعم خطط تطوير مهارات الموظفين بهدف توفير دورات تدريبية صممت خصيصاً لتلبية احتياجاتهم. ونتيجة لذلك، حصل البنك على جائزة الأفضل بين شركات التوظيف في الشرق الأوسط من مجلة فوربس، تقديراً لجهوده الحثيثة على تحقيق مزيد من النجاحات وتعزيز النزاهة، والابتكار، والعمل الدؤوب، والتنوع.

نجح البنك التجاري الدولي في تنمية فريق العمل ليبلغ 7,307 موظفاً بنهاية عام 2021، حيث بلغت نسبة تمثيل النساء 30%. وفي إطار الجهود التي يبذلها البنك لتشجيع فرص الترقى والتعاقب الوظيفي، تم استقطاب وتوظيف 1,030 موظف جديد، بالإضافة إلى إعادة توزيع 1,422 موظفاً على مختلف الإدارات والقطاعات داخل البنك، فضلاً عن ترقية 559 موظف. ونتيجة لتطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي وغيرها من القيود المفروضة أثناء انتشار وباء (كوفيد - 19)، واصلت إدارة الموارد البشرية بالبنك القيام بأنشطة التوظيف والمشاركة في ملتقيات ومعارض التوظيف الافتراضية بدلاً من زيارة الجامعات، وذلك بالنظر إلى الدور المحوري الذي يؤديه الفريق في عملية استقطاب أكفأ الكوادر. وقد شارك البنك في 7 ملتقيات ومعارض توظيف خلال عام 2021 في العديد من الجامعات وفعاليات محلية، فضلاً عن عقد أربعة ملتقيات افتراضية بمشاركة 400 طالباً وذلك في إطار مبادرة "طورني" التي تهدف إلى إعداد الشباب للالتحاق بسوق العمل وذلك من خلال برنامج محاكاة افتراضي لتدريبهم على خوض مقابلات التوظيف التي تجريها إدارة الموارد البشرية.

ومن جانبها، واصلت إدارة الموارد البشرية تأدية دورها في تعزيز الكفاءات وتنمية مهارات الموظفين من خلال تقديم دورات تدريبية لأكثر من 5,685 موظفاً بأكثر من 200 ألف ساعة تدريبية عبر البرامج الإلكترونية الافتراضية، بالإضافة إلى مجموعة من جلسات التدريب التي أفادت 6,944 موظفاً بأكثر من 108 ألف ساعة تدريبية. وعكف البنك على تقديم مجموعة من البرامج التعليمية المتخصصة التي تلبي احتياجات العمل، من بينها المهام الرقابية، وتكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات، وأكاديمية خدمات الشركات الصغيرة والمتوسطة (SME Academy) والشهادات الدولية.

وفي ضوء استراتيجية التوسع في أسواق أفريقيا التي يتبناها البنك، وبعد إجراء عملية اختيار دقيقة، شهد البنك تخرج 19 متدرباً دولتيًا أوغندا وكينيا بعد انتهاء "برنامج المحلل المالي" بمنطقة شرق أفريقيا الذي تم إنطلاقه مؤخراً خلال عام 2020. واستمر البرنامج لمدة 9

أشهر، تم خلالها إجراء البرنامج افتراضياً عبر شبكة الإنترنت لمدة 7 أشهر بسبب انتشار وباء (كوفيد - 19)، ثم تم استكمال الشهرين المتبقين من البرنامج في مقر البنك بالقاهرة. وتم تعيين 9 ممثلين، من بين 19 مُرشحاً، في بنك "Mayfair CIB Bank".

وفي إطار جهود البنك لتعزيز ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية ومبادئ الحوكمة عبر جميع قطاعات وإدارات البنك، قامت إدارة الموارد البشرية بتوفير برنامج تدريبي مصمم خصيصاً لرفع الوعي بشأن أهمية تلك الممارسات، فضلاً عن تقديم جلسة تدريبية حول الاستدامة في "برنامج المحلل المالي" المقدم حصرياً من CIB ، وأكاديمية خدمات الشركات الصغيرة والمتوسطة (SME Academy) ، بالإضافة إلى برنامج التدريب الصيفي المتعلق بالشمول المالي خلال عام 2021 وذلك من أجل تسليط الضوء حول أهمية الاستدامة. وقد شارك في هذا البرنامج أكثر من 10,986 طالب جامعي من 60 جامعة حكومية وخاصة في 24 محافظة عبر البرامج الإلكترونية الافتراضية.

ومن ناحية أخرى، يعكف البنك التجاري الدولي على الارتقاء بالكفاءة التنظيمية، حيث تواصل إدارة الموارد البشرية إطلاق المزيد من المبادرات بهدف رفع مستويات التفاعل بين الموظفين وتأهيلهم والمساهمة في تعظيم القيمة لمختلف الموظفين. كما تلعب الإدارة دوراً حيوياً في وضع خطة لإدارة الأزمات من أجل ضمان توفير سبل التواصل الدقيق والفعال بين الموظفين أثناء الجائحة، بالإضافة إلى التنسيق والتعاون لتوفير مراكز التطعيم ضد الفيروس.

وفي سياق آخر، قام البنك التجاري الدولي بإجراء الاستبيان الخامس لتقييم رضاء الموظفين خلال عام 2021 والذي شهد استجابة من الموظفين بنسبة 90%، مقابل 92% خلال عام 2018. وبلغت نسبة مشاركة الموظفين، التي تمت من خلال قياس مستويات ولاء الموظفين ومدى تفانيهم في العمل فضلاً عن بذل قصارى جهدهم من أجل تنمية أعمال البنك والحفاظ على مكانته الرائدة في مصر، 67% مقابل 63% خلال عام 2018 كما بلغت نسبة التمكين الوظيفي الذي يوفر للموظفين بيئة عمل تعزز التفاعل بين الموظفين والمساهمة في عملية اتخاذ القرارات وتحمل المسؤولية 57% مقابل 52% خلال عام 2018. كما واصل البنك تطوير خطط الأعمال المتعلقة بالجوانب الرئيسية من أجل تحسين مستويات الكفاءة التشغيلية عبر جميع قطاعات وإدارات البنك خلال السنوات القادمة.

وفي إطار تطبيق برنامج تعزيز السلامة الصحية، أتاحت إدارة الموارد البشرية خدمة تقديم الاستشارات الطبية داخل البنك لجميع الموظفين بهدف مساعدتهم في التكيف مع الظروف والقواعد الجديدة التي فرضها وباء (كوفيد - 19). في ضوء جهود البنك في إدارة استمرارية العمل في الحالات الطارئة، اكتملت المرحلة التجريبية من تطبيق برنامج "CIB Flex" وهو برنامج مواصلة العمل من المنزل خلال الربع الأول من عام 2021، وبلغ معدل رضاء الموظفين عنه 97% وانضمام حوالي 10% من الموظفين المؤهلين، لتصل إلى 46% من المهام والموظفين المؤهلين بنهاية عام 2021.

وانطلاقاً من التزام البنك بضمان تحقيق التنوع في بيئة العمل، ركز البنك على إطلاق مختلف المبادرات التي تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في العمل باعتباره أحد الأهداف الرئيسية التي يتبناها برنامج مواصلة العمل من المنزل، حيث يستهدف تمكين المرأة العاملة من خلال منح الموظفين فرصة مواصلة عملهن بصورة كاملة وبمرونة فائقة من المنزل لرعاية أطفالهن، قبل إقدامهن على طلب إجازة بدون أجر. بالإضافة إلى ذلك، أطلقت إدارة الموارد البشرية المرحلة الثانية من مبادرة "حلمك يهمننا" وهو برنامج تدريبي افتراضي يستهدف تمكين المرأة وذلك من خلال التركيز على تدريب المواهب النسائية في مناطق الصعيد والدلتا. وقد أجرت الإدارة أكثر من 200 مقابلة شخصية وخضعت حوالي 50 سيدة للاختبار وتم اختيار أفضل 12 مرشحة للانضمام إلى البرنامج. وتهدف هذه المبادرة إلى دعم وتمكين الفتيات المصريات من دخول سوق العمل في بعض المناطق المحددة. وقد أطلق البنك التجاري الدولي أيضاً الجولة الأولى من مبادرة (She is Back) للترحيب بالزميلات العائدات من إجازات الوضع ورعاية الأطفال، وتسهيل اندماجهن ومواكبتهم لكافة مستجدات بيئة العمل، والتي شهدت مشاركة أكثر من 20 سيدة خلال هذا العام. وأطلق البنك أيضاً النسخة الثانية من برنامج "Women in Tech" خلال عام 2021، وانضمت 12 خريجة إلى البرنامج الذي يوفر تدريباً عملياً في قطاع تكنولوجيا المعلومات، وإدارة استمرارية الأعمال وأمن المعلومات وكذلك قطاع الخدمات البنكية الرقمية والمعاملات المصرفية الدولية.

وفي إطار استراتيجية التحول الرقمي التي يتبناها البنك، قامت إدارة الموارد البشرية بتطوير العديد من العمليات، ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر طرح أدوات آلية تساعد في حساب الضرائب السنوية للموظفين وبيانات القروض وتحديث جميع البيانات الشخصية للموظفين اللازمة من أجل تطوير برنامج اعرف موظفك (KYE). كما أطلق البنك نظام متطور للتقدم بطلبات لإدارة الموارد البشرية بهدف تحسين كفاءة العمليات التشغيلية وإدارة الموظفين علاوة على حل المشكلات بسرعة وسهولة.



المركز المالي

الأداء المالي خلال عام 2021

سجل البنك صافي أرباح مجمعة بقيمة 13.27 مليار جنيه خلال عام 2021 وهو ارتفاع سنوي بمعدل 30%، بينما بلغ صافي الأرباح المستقلة 13.42 مليار جنيه بارتفاع سنوي نسبته 30%. وبلغت الإيرادات المستقلة 26.75 مليار جنيه خلال عام 2021، وهو ارتفاع سنوي بمعدل 4%. فيما بلغ صافي الدخل من العائد 24.97 مليار جنيه بالقوائم المالية المجمعة، بانخفاض سنوي نسبته 1% خلال نفس الفترة.

وقد نجح البنك في الحفاظ على الكفاءة التشغيلية لكافة أعماله خلال عام 2021 حيث بلغت نسبة التكلفة إلى الدخل 22.8% مقابل 20.7% خلال عام 2020. وبلغ العائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE) 21.7% بالقوائم المالية المجمعة (بعد توزيع الأرباح المقترحة) مقابل 19.2% خلال العام السابق. وسجل العائد على متوسط الأصول (ROAA) بالقوائم المالية المجمعة 2.88% (بعد توزيع الأرباح المقترحة) بنهاية عام 2021 مقابل 2.53% خلال عام 2020. وسجل هامش صافي العائد (NIM) 5.67% مقابل 6.75% خلال العام الماضي.

بلغت محفظة القروض 64.3 مليار جنيه مصري في نهاية عام 2021، وهو نمو سنوي بنسبة 20% مقابل 137.1 مليار جنيه مصري خلال العام السابق. وتأتي هذه الزيادة في ضوء الأهداف الاستراتيجية للبنك فيما يتعلق بالمحافظة على جودة الأصول وتعظيم مؤشرات الربحية، علماً بأن الحصة السوقية للبنك بلغت 5.2% من إجمالي القروض في السوق المصري حتى نهاية أكتوبر 2021.

واصل البنك جهوده لتنمية الودائع خلال عام 2021، حيث نجح في إضافة 66.1 مليار جنيه مصري في صورة ودائع جديدة ليلج إجمالي الودائع 407.2 مليار جنيه مصري بزيادة سنوية قدرها 19%. وبلغت حصة البنك من إجمالي الودائع في السوق المصري 6.76% حتى أكتوبر 2021.

من جانب آخر، سجل البنك مخصصات بقيمة 1.68 مليار جنيه خلال عام 2021، مما أدى إلى ارتفاع إجمالي رصيد مخصصات اضمحلال القروض بشكل ملحوظ إلى 17.92 مليار جنيه خلال نفس العام. وبلغت نسبة القروض المتعثرة من إجمالي محفظة القروض 5.12% خلال عام 2021، مقابل 4.26% خلال العام الماضي، مدعومة بتغطية المخصصات المذكورة للقروض المتعثرة بنسبة 213%. جدير بالذكر أن قيام البنك بتسجيل مخصصات استثنائية لم يكن نتيجة أي تأثير جوهري على جودة أصول البنك، وإنما يعكس الاستراتيجية التحفظية التي يتبناها تجاه تسجيل المخصصات، بهدف إدارة المخاطر المحتملة التي قد تنشأ عن أي تحديات استثنائية، على غرار التحديات غير المسبوقة التي شهدتها العام الماضي.

وقد نجح البنك في الحفاظ على قوة معدل كفاية رأس المال (CAR)، حيث سجل 29.9% بنهاية عام 2021 (بعد توزيع الأرباح المقترحة) متجاوزاً بذلك الحد الأدنى المقرر من البنك المركزي.

يعكس الأداء المالي للبنك خلال عام 2021، قوة وسلامة الأهداف الاستراتيجية التي يتبناها البنك، والتي يتم تنفيذها تحت مظلة القيادة السديدة لأعضاء مجلس الإدارة، ومدعومة بالقدرات القيادية التي يحظى بها فريق الإدارة العليا والمهارة التنفيذية الملحوظة بجميع قطاعات وقنوات البنك، بما في ذلك كفاءة إدارة العمليات التشغيلية والمنصات الرقمية، فضلاً عن الجودة الفائقة لباقة المنتجات وخدمات الدعم المقدمة.

التوزيع المقترح لاصافي الأرباح للعام المالي 2021

في أعقاب قرار البنك المركزي المصري في عام 2020 بعدم السماح للبنوك الخاضعة لأشرافه بإجراء توزيعات نقدية من أرباح و/أو الأرباح المحتجزة القابلة للتوزيع على المساهمين، يتقدم مجلس الإدارة بمقترح لتوزيع كوبون نقدي بقيمة 1.36 مليار جنيه مصري لكل سهم، وزيادة الاحتياطي القانوني بواقع 670.9 مليون جنيه، ليلج رصيد الإجمالي 3.96 مليار جنيه مصري، فضلاً عن زيادة الاحتياطي العام بواقع 8.33 مليار جنيه مصري ليصل إلى 36.59 مليار جنيه. وتهدف تلك الخطوة إلى تعزيز المركز المالي للبنك، وهو ما يعكس في وصول معدل كفاية رأس المال إلى 29.9%. يأتي مقترح توزيع الأرباح بما يتماشى مع استراتيجية البنك للتأكد من جودة هيكل رأس المال لمقابلة أية متطلبات رقابية جديدة مع الحد من آثار أية مخاطر خارجية وكذلك دعم خطط النمو المستقبلية للبنك.

أداء السهم

واجه سوق الأسهم المصري العديد من التحديات الاقتصادية خلال عام 2021 بسبب استمرار تداعيات انتشار فيروس (كوفيد - 19)، إلى جانب مجموعة من التحديات التنظيمية التي أثرت على أداء سهم البنك التجاري الدولي (COMI). وقد بلغ السعر الافتتاحي للسهم 44.3 جنيه في أولى جلسات التداول لعام 2021، بينما أنهى آخر جلسات تداول العام عند سعر 52.81 جنيه للسهم، وهو ارتفاع سنوي بنسبة 19.2%. وفي أغسطس 2021، قام البنك بتوزيع للمساهمين بواقع سهم لكل ثلاثة أسهم، مما أدى إلى زيادة إجمالي عدد الأسهم إلى



وتمثلت أبرز المستجدات ارتفاع سعر سهم البنك التجاري الدولي إلى أعلى مستوياته خلال العام ليصل إلى 54.15 جنيه في نوفمبر 2021، ليتجاوز بذلك التراجع الذي شهده سعر السهم خلال أكتوبر 2020 إلى 50 جنيه للسهم وهو نمو بنسبة 8% تقريباً، بينما بلغ أدنى مستوياته خلال العام عند سعر 36.6 جنيه، كما وصل متوسط السعر إلى 45.5 جنيه خلال نفس الفترة، وتجاوز متوسط حجم التداول اليومي 2 مليون سهم، فيما بلغ متوسط القيمة السوقية 89.665 مليار جنيه. وتقوم بتغطية سهم البنك التجاري الدولي مجموعة من شركات البحوث الرائدة على الساحتين المحلية والدولية، حيث قامت 19 مؤسسة بإصدار التقارير البحثية الدورية حول أداء البنك خلال عام 2021.

التواصل مع المساهمين والمستثمرين خلال عام 2021

ركزت إدارة علاقة المستثمرين خلال عام 2021 على المشاركة في جميع المؤتمرات والاجتماعات التي تمت دعوة البنك للمشاركة بها، حيث نجح فريق علاقات المستثمرين في حضور 14 مؤتمر افتراضياً. كما قام الفريق بإجراء 157 اجتماعاً مع 405 شركة و571 مستثمر/محلل مالي من مختلف المؤسسات المالية المحلية والإقليمية والدولية. وبنهاية عام 2021، نجح البنك في تنظيم وإجراء مقابلات بمقره الرئيسي مع 6 من ممثلي صناديق الاستثمار والمحللين الماليين خلال زيارتهم إلى مصر.

وقد بادرت الإدارة بتوفير كافة تقارير الإفصاح والتحديثات الدورية والبيانات الصحفية على الموقع الإلكتروني الخاص بعلاقات المستثمرين، وكذلك منصات البورصة المصرية EGX وبورصة لندن LSEG و OTCQX، وذلك من أجل ضمان إتاحة المعلومات بوضوح وشفافية لجميع المستثمرين حول العالم لدعمهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة. وتكليلاً لجهود فريق علاقات المستثمرين، حصد البنك التجاري الدولي جائزة "الشركة الرائدة في علاقات المستثمرين" للمرة الثامنة على التوالي من جمعية علاقات المستثمرين بالشرق الأوسط (MEIRA).

الأنشطة الرئيسية لعام 2021

القطاع المؤسسي

نجح القطاع المؤسسي (IB) في تعزيز مكانته الرائدة على الرغم من استمرار تداعيات انتشار فيروس (كوفيد - 19) وتأثيرها السلبي على الأسواق العالمية والمحلية.

واصل قطاع الائتمان والتسويق والعلاقات المؤسسية دورهما في دعم عملائهم من المؤسسات والشركات عبر تزويدهم ببقائه من أفضل المنتجات والخدمات المالية والاستشارية التي تساعدهم على تخفيف أثر التحديات المالية والتشغيلية الناتجة عن انتشار الفيروس، بفضل مرونة القطاع وقدرتها على ابتكار منتجات مميزة، ومدعوماً بمستويات السيولة المرتفعة التي يحظى بها البنك وسلامة قراراته المالية. كما ساهم فريق العمل الذي يضم نخبة من الخبراء المصرفيين، وكذلك سياسة الائتمان التي يتبناها البنك، في تمكين القطاعين من دعم عملائهم من الشركات العاملة بأبرز القطاعات الاقتصادية الرئيسية مع الحفاظ على جودة محفظة الأصول.

وقد بلغت محفظة قطاع الائتمان والتسويق والعلاقات المؤسسية من القروض والاستثمارات المتنوعة 12.47 مليار جنيه خلال عام 2021، حيث شارك البنك في مجموعة من صفقات التمويل ومن بينها قرض مشترك متعدد الشرائح بقيمة 5 مليار جنيه لتمويل التوسعات المخططة للهيئة العامة للموانئ البرية والجافة، بالإضافة إلى المشاركة في قرض مشترك متعدد الشرائح بقيمة 10 مليار جنيه مخصص لتطوير المنطقة الاقتصادية لقناة السويس. كما شارك البنك في قرض مشترك متعدد الشرائح بقيمة 11 مليار جنيه لتمويل توسعات الهيئة القومية لسكك حديد مصر بشبكة السكك الحديدية، والتي تضمنت إنشاء خطوط سكك حديد جديدة، فضلاً عن نجاحه في إتمام العديد من صفقات التمويل بمجموعة من القطاعات الاقتصادية المتنوعة.

ومن جانب آخر، لعبت إدارة السندات والقروض المشتركة دوراً حيوياً في تعزيز نشاط البنك بمجال إعادة هيكلة القروض، حيث نجحت في إتمام 18 صفقة إعادة هيكلة بالاشتراك مع قطاعا الائتمان والتسويق والعلاقات المؤسسية، مما أثمر عن تنمية محفظة البنك من القروض بواقع 19.3 مليار جنيه في ديسمبر 2021. كما نجحت الإدارة في إتمام صفقات توريق بقيمة 31.5 مليار جنيه بالتعاون مع عدد من البنوك الشريكة، لتبلغ بذلك حصة البنك التجاري الدولي من تلك الصفقات 4.4 مليار جنيه، وذلك لصالح العديد من شركات القطاع العام والخاص العاملة في قطاعات النفط والغاز، والموانئ، والبنية الأساسية، والتطوير العقاري، والطاقة، والاتصالات، والإنشاءات. كما شارك البنك التجاري الدولي في ترتيب واحدة من أكبر الصفقات المشتركة في قطاع الإنشاءات، وذلك لتمويل مشروع بارز من خلال قرض مشترك بقيمة 12.2 مليار جنيه، حيث بلغت حصة البنك منه مليار جنيه.



شهد عام 2021 استمرار عمل بنوك المراسلة عالمياً عن بُعد وزيادة اعتمادها على تكنولوجيا الاتصالات. ظلت أفريقيا من أولويات البنوك المراسلة حيث نمت تغطيتها إلى 37 دولة من خلال شبكة من البنوك المحلية والبنوك الإفريقية، بالإضافة إلى العديد من المؤسسات المالية الإفريقية متعددة الأطراف. في عام 2021، واصل قطاع الخدمات المصرفية المراسلة نمو محفظة التمويل التجاري الطارئ المتعلقة بالمشاريع الضخمة مسجلة نمواً بنسبة 12% سنوياً، مما انعكس في نمو إجمالي رسوم وعمولات التمويل التجاري بنسبة 10% مقارنة بعام 2020. بنهاية ديسمبر 2021، قام قطاع تمويل التنمية، من خلال إدارة البرامج التنموية، بخدمة 13,099 مستفيداً من الأعمال الزراعية وقروض زراعية إيمانية معتمدة بقيمة إجمالية قدرها 429.3 مليون جنيه مصري.

على صعيد قسم المؤسسات المالية غير المصرفية، شهد عام 2021 مجموعة من التحديات الخاصة التي واجهت القروض المباشرة الممولة ضمن محفظة القسم بسبب المنافسة القوية، وذلك على الرغم من ارتفاع الطلب على منتجات القسم خلال الربع الثاني من العام. فقد واصل القسم تعزيز جودة الأصول المتعلقة بمحافظ القروض الخاصة بجميع العملاء الممولين مع تنمية الحصة السوقية للبنك من خلال تقديم منتجات تمويلية جديدة أو تعديل أسعار الفائدة لبقاقة المنتجات الحالية من أجل ضمان عدم وجود أية حالات تخلف عن السداد وعدم تجاوز الحد الأدنى من القروض المتعثرة في المحافظ التمويلية المتنوعة الخاصة بقطاعات التجار وتمويل السيارات، وكذلك التمويل متناهي الصغر. كما نجح قسم المؤسسات المالية غير المصرفية في تنمية تغطيته السوقية عبر إضافة العديد من العملاء الجدد ضمن نشاط التمويل الاستهلاكي الذي تم تطويره وتنظيمه مؤخرًا. أدت هذه الاستراتيجية إلى تحقيق نمو في محفظة القروض بنسبة 97% مقارنة بنهاية عام 2020، نمت منها محفظة التمويل متناهي الصغر بنسبة 107%، بالتعاون مع قطاع تمويل التنمية. وقد تم توجيه حوالي 42.77% من هذا المبلغ إلى راندات الأعمال متناهية الصغر.

وعلى الرغم من قلة صفقات إصدار السندات الجديدة حتى الربع الثالث من عام 2021، غير أن البنك شارك في صفقة الإصدار الثاني لصكوك بقيمة 700 مليون جنيه لصالح إحدى شركات التمويل غير المصرفية.

قطاع التجزئة المصرفية

واصل قطاع الخدمات المصرفية للأفراد تركيزه على تحقيق أهدافه الاستراتيجية خلال عام 2021 بالتعاون مع أقسام تكنولوجيا المعلومات والمخاطر والامتثال والتسويق والموارد البشرية والبيانات، حيث نجح القطاع في تعزيز نتائجه المالية وأدائه في السوق مع تنمية كافة مؤشرات الأداء والتعهد لتحقيق المزيد من النمو والأداء المتميز خلال السنوات المقبلة.

واصلت الودائع المصرفية بالعملة المحلية نموها بمعدل هائل لتصل إلى إجمالي 207 مليار جنيه بنهاية العام، بينما نمت الودائع بالعملة الأجنبية أيضاً بمعدل ملحوظ، لتصل إلى ما يعادل 60 مليار جنيه بنهاية العام. كان أهم إنجاز في عام 2021 هو الاستحواذ على الودائع حيث تحول مزيج اقتناء الودائع بشكل ملحوظ من 53% و 47% إلى 58% و 42% لحسابات الجارية وحسابات التوفير (CASA) والودائع لأجل، على التوالي. كان عام 2021 عامًا قويًا بالنسبة للأصول الاستهلاكية أيضاً، حيث نمت محفظة القروض الاستهلاكية بنسبة 14.7%، ونمت بطاقات الائتمان بنسبة 17.4%، والقروض الشخصية بنسبة 15.2%.

وعلاوة على ذلك، تم تقديم نظام المعالجة الخاص بالإدخال الآلي المباشر (STP) Straight-through-processing لتمكين العملاء من سداد قروضهم إلكترونياً، علماً بأن البنك يستهدف تطوير تلك العمليات خلال عام 2022.

وفي ضوء أهداف البنك التجاري الدولي لتنمية حصته السوقية والتزامه بتوجيهات البنك المركزي للتوسع في إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، قام البنك بتنفيذ خطة لتنمية محفظة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث شمل ذلك تعديل سياسات الائتمان واستحداث نموذج بديل لتقييم الجدارة الائتمانية، بالإضافة إلى الاستثمار في تنمية مهارات فريق العمل وافتتاح مقرات جديدة وتطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والتوسع بتغطية البنك. كما تمكن قطاع الخدمات المصرفية للأعمال من بناء إدارة راسخة لأعمال النقد والتجارة، حيث بلغ متوسط معدلات نمو الحسابات بكل منهما 26% و 41% على التوالي خلال العامين الماضيين. وعلى هذه الخلفية، بلغت أرباح التشغيل للقطاع 1.9 مليار جنيه خلال عام 2021، بينما بلغ حجم الودائع 41.7 مليار جنيه بزيادة سنوية قدرها 41%، في حين ارتفعت الأعمال التجارية لتصل قيمتها إلى 34.2 مليار جنيه. وعلى صعيد حلول وعمليات الدفع الإلكتروني، نجح القطاع في تنفيذ معاملات بقيمة بلغت 48 مليار جنيه مصري خلال عام 2021. كما ارتفعت قاعدة عملاء القطاع بمعدل سنوي 12.5% لتضم أكثر من 72 ألف شركة خلال نفس الفترة.

وعلى صعيد التحول الرقمي، نجح البنك التجاري الدولي في إطلاق موقعه الإلكتروني الجديد، إلى جانب إتاحة التقديم على خدمات البنك وإتمام المعاملات من خلال خدمة الإنترنت البنكية وتطبيق الهاتف المحمول. كما بدأ البنك في تنفيذ خطة لتطوير تطبيق Digital First خلال عام 2021، والذي من المتوقع أن يمثل نقلة نوعية بأنشطة البطاقات عبر تبسيط العمليات المالية للعملاء وتمكينهم من تتبع ومراقبة نفقاتهم وتوفير تجربة جديدة تتميز بالخصوصية والأمان. ومن المتوقع أن يستفيد عملاء بطاقات الائتمان وبطاقات الخصم المباشر والبطاقات مسبقة الدفع من الخصائص الجديدة التي ستيجها التطبيق الجديد، ومن بينها خدمات التوكن (وحدة الرمز غير الملموسة) وخدمات الدفع اللاتلامسية وإتاحة التحكم الكامل في إدارة البطاقات وعرض سجل المعاملات المنفذة والمعلومات الخاصة بالأرصدة، فضلاً عن إتاحة برامج المكافآت عند الدفع باستخدام البطاقات وإمكانية استرداد تلك المكافآت بخطوات بسيطة وسهلة. كما ستمتد هذه



من إمكانية الحصول على نسخة رقمية من بطاقتهم باعتبارها وسيلة أكثر كفاءة وأقل تكلفة، أو الحصول على البطاقة ونسختها الرقمية معا وفقاً لأسعارهم.

وفي إطار حرص البنك التجاري الدولي على تقليل مدة تنفيذ إجراءات التقديم على القروض بالتوازي مع ضمان الحفاظ على جودة المحفظة التمويلية للبنك، قام قسم خدمات تمويل الأفراد بعمل خطة لتحسين أنشطة الإقراض المضمون، حيث تتضمن الخطة تحويل عمليات المراجعة التي كان يتم إجراؤها من جانب إدارة تقييم الجدارة والوفاء الائتماني بالبنك إلى نظام آلي بالكامل يتم مراقبته والتحكم فيه من قبل فروع البنك، علماً بأن هذه الخطة تم تطبيقها على أنشطة الإقراض غير المضمون الخاص بحسابات الرواتب، والتي يبلغ عددها الأقصى 200 ألف جنيه.

أبرز المستجدات التشغيلية خلال عام 2021

العمليات التشغيلية وتكنولوجيا المعلومات

يوصل قطاعا العمليات وتكنولوجيا المعلومات لعب دور محوري في تنفيذ خطط نمو أعمال وأنشطة البنك وتحقيق أهداف استراتيجية التحوّل الرقمي التي يتبناها. فقد انصب محور تركيز القطاعين على توظيف أحدث الوسائل التكنولوجية بهدف ابتكار خدمات ومنتجات جديدة وتعزيز مستويات الإنتاجية والكفاءة التشغيلية في مختلف أركان المنظومة المصرفية بالبنك، مع الترشيد الأمثل للتكاليف. وعلاوة على ذلك، استمرت مساعي القطاعين لتبني أفضل التدابير الاحترازية التي تحافظ على صحة وسلامة فريق العمل وتضمن استمرارية الأعمال في مواجهة أزمة انتشار فيروس (كوفيد - 19).

وقد شملت أحدث المستجدات خلال العام في إطار تنفيذ خطة "استمرارية الأعمال في ظل أزمة (كوفيد - 19)" التي يتبناها البنك، تشغيل وإدارة مركز الاتصال من أربعة مواقع مختلفة بدءاً من الربع الأول من عام 2021، مع تصميم خطة عمل تتيح لفريق العمل المعني بمواصلة عملهم عن بعد من أي مكان. من جانب آخر، واصل البنك تركيزه على ترشيد التكاليف التشغيلية عبر تحقيق الدمج والتكامل بين مصادر التكاليف التشغيلية المختلفة عن طريق تنفيذ مجموعة من المبادرات، من بينها نقل المزيد من الخدمات المقدمة إلى القنوات الرقمية التابعة، بما في ذلك الخدمات والعمليات المقدمة من الأقسام التقنية والإدارية، بالإضافة إلى توظيف أحدث الأدوات الرقمية والآلية في قطاع الخدمات المصرفية، والتي تشمل أدوات التحويل الآلي للعمليات المصرفية (Robotic Process Automation) بالفروع ومقرات التشغيل المركزية التابعة.

وقد شهد العام أيضاً الانطلاق نحو توظيف البنية التكنولوجية الحديثة للتطبيقات المصرفية المفتوحة (Open Banking Architecture) لتصبح إحدى الدعائم الاستراتيجية لأنشطة وأعمال البنك، حيث ستتيح لمؤسسات تكنولوجيا الخدمات المالية "Fintechs" والشركات الكبرى تنفيذ معاملاتهم بسهولة من خلال المنظومة المصرفية للبنك التجاري الدولي بشكل مباشر. وقد قام البنك بتصميم المنصات الرقمية اللازمة لتفعيل تلك الاستراتيجية الجديدة من خلال مجموعة من البرامج والتقنيات المتطورة، والتي تضمنت أحدث واجهات برمجة التطبيقات المصرفية (API)، وتفعيل أحدث التقنيات اللازمة لتسهيل تواصل أنظمة المؤسسات المذكورة مع نظام البنك التجاري الدولي لتيسير عمليات الدفع الإلكتروني، مع توفير تحليلات دقيقة لمدفوعات العملاء وإجمالي حجم المعاملات.

واستكمالاً لهذه الجهود، أجرى البنك دراسات تحليلية معمقة لدورة أعمال الأقسام الإدارية والتقنية بكل فرع لتزويد الإدارة العليا برؤية واضحة مدعومة ببيانات تفصيلية حول الموارد اللازمة لإدارة تلك الأقسام على الوجه الأمثل. وتأتي هذه الخطوة ضمن استراتيجية الإدارة الذكية التي يتبناها البنك، والتي تتبلور في تكوين رؤية واضحة ومفصلة للأعداد المناسبة للموظفين بالفروع والموارد اللازمة لتشغيلها وإدارة عملياتها على أكمل وجه.

وفي إطار مساعيهم المستمرة لتقديم أفضل تجربة للعملاء وتقليل الضغط على الفروع، نجح البنك خلال العام في تطبيق نموذج أعمال مركزي لمجموعة من الخدمات، ومنها تطوير آليات جديدة لتنفيذ طلبات العملاء. كما قام البنك بتأسيس مركز جديد بمقره الرئيسي لخدمات الشيكات الأجلة (PDC)، والذي سيساهم بشكل إيجابي وملحوظ في سرعة منح القروض للشركات وتسديدها في التوقيتات المحددة.

وخلال العام، تجاوزت مستويات رضا العملاء بجميع قنوات وأركان المنظومة المصرفية بالبنك جميع المعايير المتعارف عليها بالقطاع المصرفي، مما يعكس جدارة الجهود السديدة التي بذلها البنك على مدار العامين السابقين للارتقاء بالبنية التكنولوجية وتركيزه على توظيف أحدث النظم لتزويد العملاء بأفضل خدمات مصرفية رقمية في السوق.

وعلى صعيد منشآت ومقرات البنك، قام البنك بتنفيذ أحدث نظم وحلول الرقابة وموائمة جميع مقراته ومبانيه مع متطلبات الجهات الرقابية. وقد اجتازت جميع مقرات وأبنية البنك بنجاح للمرة الثانية معايير الجودة (ISO 9001/2015). وقد شهد عام 2021 نجاح البنك في زيادة شبكة الفروع ب 8 فروع جديدة لتصل إلى 215 فرعاً. بالإضافة إلى ذلك، ساهم تطبيق التدابير الاحترازية المتعلقة بتخفيض عدد العاملين في مقرات البنك في سرعة الانتهاء من أعمال تجديد المقر الرئيسي خلال عام 2021، ونجح البنك أيضاً في استكمال مشروع "Core & Shell".



استمرارية الأعمال وأمن المعلومات

بالتعاون مع وزارة الصحة، وفي محاولة لخفض معدل انتشار الفيروس، أطلق البنك برنامج تطعيم ضد فيروس كورونا COVID-19 لتوفير التطعيم لجميع موظفي البنك التجاري الدولي وأفراد أسرهم، مما يضمن السلامة من موظفينا وعمالنا. اعتباراً من يناير 2021، تم تطعيم حوالي 7000 موظف وأفراد أسرهم؛ من بينهم حوالي 5000 تم تطعيمهم في عين الصيرة، المركز الطبي بوزارة الصحة، بينما تم تطعيم 2371 في مراكز التطعيم التابعة للبنك التجاري الدولي في مقر البنك.

نجح البنك التجاري الدولي خلال عام 2021 في استكمال المرحلة الأخيرة من برنامج تصنيف وحماية البيانات، والذي يهدف بشكل رئيسي إلى التزام البنك بتطبيق أفضل الممارسات المتعلقة بالإدارة الفعالة للبيانات العملاء، واتباع أفضل السياسات التي تساهم في الحفاظ على سلامتها وسريتها وأوجه إتاحتها وفق أعلى معايير النزاهة. ويأتي ذلك انطلاقاً من الاستراتيجية الراسخة التي يتبناها البنك التي يتبلور محورها الرئيسي في تزويد العملاء بتجربة فائقة الجودة، بالتوازي مع جهوده ومساهمته المستمرة من أجل تبني أحدث الوسائل للحفاظ على بيانات العملاء والالتزام الصارم بضوابط خصوصيتها وحماية سريتها.

وتقديرًا لهذه الجهود، تمكن البنك للعام الثاني على التوالي من الحصول على شهادة (ISO 27001) الخاصة بنظام إدارة أمن المعلومات، والتي تغطي نطاق القنوات البديلة والخدمات الرقمية للبنك، بالإضافة إلى مركز الاتصال ومركز البيانات. كما نجح البنك للعام الرابع على التوالي في الحفاظ على شهادة معيار أمن بيانات صناعة بطاقة الدفع (PCI-DSS)، وجدد التزامه الثابت والكامل بمعايير ومتطلبات برنامج أمن العملاء SWIFT. وللعام الرابع على التوالي أيضًا، جدد البنك شهادة الجودة (ISO 22301) الخاصة بنظم استمرارية الأعمال، والتي تغطي مختلف أركان خدمات البنك والعمليات ذات الصلة.

الجوائز التقديرية خلال عام 2021

حصد البنك التجاري الدولي عدة جوائز دولية خلال عام 2021 بفضل تميزه في تقديم مختلف الخدمات المصرفية، مما عزز مكانة البنك باعتباره كياناً رائداً في تقديم الخدمات المالية في مصر وإفريقيا. فقد حصل البنك التجاري الدولي على عدة جوائز من مؤسسة "جلوبال فاينانس" ومنها جائزة أفضل بنك في مصر وأفضل بنك رقمي في مصر تقديرًا لتميزه في تقديم الحلول الابتكارية وتطوير الخدمات المصرفية الرقمية، بالإضافة إلى جهوده في دعم الشمول المالي وخدمة العملاء من الشركات والأفراد رغم كل التحديات التي شهدها العام. كما حصد البنك جائزتي أفضل مزود لخدمات إدارة النقد والخزينة في مصر وأفضل مزود لخدمات التمويل التجاري في مصر من مؤسسة "جلوبال فاينانس" أيضًا، فضلاً عن تكريمه باعتباره أحد الرواد في مجال استدامة المجتمعات.

كما حصل البنك على خمس جوائز من مؤسسة "ديجيتال بانكر"، وهم أفضل بنك للمعاملات المصرفية وأفضل بنك في خدمات المدفوعات وأفضل بنك في خدمات إدارة النقد وأفضل بنك في تمويل الموردين وأفضل مبادرة في مجال سلسلة التمويل في مصر. وحصل كذلك على جائزة أفضل بنك في مصر من مؤسسة "يورومني". وقد عمل فريق الاتصالات بالبنك على الترويج لتلك الجوائز وما تعكسه من التميز والكفاءة التي ينفرد بها البنك التجاري الدولي.

وتضمن الجوائز الأخرى التي حصل عليها البنك، جائزة أفضل بنك رقمي في إفريقيا من مؤسسة "بانكر"، وأفضل بنك مستدام خلال العام من مؤسسة "أفريكان بانكر"، وأفضل بنك محلي في مصر من مؤسسة "اسيامني"، وأفضل مبادرة للمسئولية الاجتماعية للشركات في آسيا والشرق الأوسط من مؤسسة "مييد"، والبنك الأكثر ابتكاراً في إفريقيا من مؤسسة "ايميا فاينانس". كما تم تصنيف البنك ضمن قائمة أفضل جهات التوظيف في العالم بمجلة فوربس.

الرؤية المستقبلية لأعمال البنك في عام 2022

يعمل البنك التجاري الدولي على تعظيم الاستفادة من المرونة الفائقة التي يحظى بها في مواجهة التحديات المتوقعة في عام 2022، مستفيداً من النهج الحذر الذي تتبناه الإدارة. وعلى مدار العقد المنصرم واجه البنك والاقتصاد المصري والعالمى مجموعة من التحديات البارزة التي أثبتت قوة القاعدة الرأسمالية للبنك وقدرته الفائقة على تقييم وخفض المخاطر. فعلى الرغم من التداعيات السلبية لانتشار جائحة فيروس (كوفيد - 19)، إلا أنها انعكست بشكل إيجابي على تسريع وتيرة التحول الرقمي في مصر بالتزامن مع جهود الحكومة المصرية لتحقيق هذا الإنجاز، وهو ما ساهم في تسليط الضوء على خطط ومشروعات التحول الرقمي التي يقودها البنك التجاري الدولي. وعلى هذه الخلفية، تعمل الإدارة على تعزيز مكانة البنك باعتباره المؤسسة المالية الرائدة على ساحة الخدمات الرقمية، من خلال تقديم حلول ابتكارية جديدة والتوسع في خدمة عملاء جدد عبر القنوات الرقمية، وبالتالي خفض تكاليف الخدمة لكل عميل.



المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

البيئة والتغير المناخي

قام البنك التجاري الدولي خلال عام 2021 بإصدار أول سندات خضراء للشركات بقيمة 100 مليون دولار، وهو الإصدار الأول من نوعه في السوق المصري، حيث تم تنفيذ الإصدار الخاص بالاشتراك مع مؤسسة التمويل الدولية. كما تم مواءمة إطار عمل السندات الخضراء مع الأربعة مكونات الرئيسية لمبادئ إصدار السندات الخضراء (GBP)، علماً بأن تلك السندات تمثل أحدث إضافة لمجموعة منتجات التمويل الموجهة لتشجيع المشروعات الخضراء على تطبيق الحلول المستدامة من أجل التصدي لظاهرة التغير المناخي وغيرها من أبرز المشكلات البيئية مثل استنزاف الموارد الطبيعية وقلة التنوع البيولوجي وتلوث الهواء والمياه والتربة.

وقد تم الموافقة على تمويل مجموعة من المشروعات الصناعية بقيمة 70 مليون دولار اعتباراً من نوفمبر 2021، ويشمل ذلك تمويل إنشاء مقر جديدة للبنك التجاري الدولي بالعاصمة الإدارية الجديدة، والذي يتم الآن ترخيصه كأحد المباني الخضراء الصديقة للبيئة، علماً بأن البنك قام بتطوير أول منتج لتمويل إنشاء المباني الخضراء بالاشتراك مع مؤسسة التمويل الدولية، حيث ستستحوذ تلك المشروعات على الحصة الكبرى من إجمالي المشروعات الممولة.

ومن جانب آخر، أصبح البنك التجاري أحد الأعضاء المؤسسين للتحالف المصرفي لخفض صافي انبعاثات الكربون إلى الصفر (Net Zero Banking Alliance) الذي انعقد في الأمم المتحدة بهدف مواءمة محافظ التمويل والاستثمار الخاصة بالبنوك الأعضاء مع جهود خفض انبعاثات الكربون. وباعتباره أحد الأعضاء المؤسسين لهذا التحالف، تم اختيار البنك التجاري الدولي ليمثل أفريقيا في إطار الحوكمة للتحالف، إلى جانب مجموعة من البنوك الأخرى التي مثلت مناطق جغرافية ونماذج أعمال متنوعة.

وقد توسع البنك التجاري الدولي بالنطاق الذي يغطيه تقريره الخاص بالانبعاثات الكربونية لعام 2020 ليشمل الأثر الإيكولوجي لعملياته، في ضوء إدراكه الكامل بأن خطته لتقليل الانبعاثات الكربونية لا تقتصر فقط على خفض معدل انبعاثات الغازات الدفيئة، بل تشمل أيضاً خفض مساحة الأرض المستخدمة ومعدل استهلاك المياه، سعياً لإعداد خطة عمل سليمة ذات أهداف ونتائج واضحة وتأثير ملموس.

ومن جانب آخر قام البنك التجاري الدولي بتطوير إطار عمل شامل لقياس وتقييم الأثر البيئي والاجتماعي لعملياته من أجل تسهيل تطبيق نظام إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية علماً بأن هذا النظام يتوافق مع اللوائح التنظيمية الوطنية ومعايير أداء كل من مؤسسة التمويل الدولية والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وكذلك مبادئ خط الاستواء. وعلى هذه الخلفية، توسع البنك التجاري الدولي خلال عام 2021 بنطاق تقييم الأثر الاجتماعي والبيئي لأعماله ليشمل أنشطة القطاع Business Banking.

وفي إطار دوره الرائد في تشجيع تبني الممارسات التي تساهم في حل قضية التغير المناخي، نظم البنك التجاري الدولي بالتعاون مع وزارتي التخطيط والتنمية الاقتصادية والبيئة حلقة نقاشية علي هامش مؤتمر ال(COP 26) في الجناح المصري بعنوان "تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتمويل خطط التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ في أفريقيا والشرق الأوسط"، وذلك ضمن العديد من الجلسات النقاشية التي انعقدت بهدف تعزيز المشاركة الفعالة لمصر بمؤتمر الأمم المتحدة وتسليط الضوء على اهتمامها البالغ بقضية التغير المناخي وحرص الدولة على التوافق مع المعايير البيئية والمساهمة بشكل مؤثر بالجهود الدولية لمواجهة الآثار المترتبة على تغير المناخ.

التمية المجتمعية

يحرص البنك التجاري الدولي إلى إحداث أثر إيجابي ملموس على المجتمعات المحلية المحيطة بأعماله، باعتباره أكبر بنك قطاع خاص في مصر، حيث قام البنك بإطلاق مجموعة من المبادرات الهادفة إلى تحقيق نمو شامل ومستدام في مصر مع توفير الدعم اللازم للفئات الأكثر احتياجاً من خلال مبادرات المسؤولية الاجتماعية التي يطلقها البنك ومؤسسة البنك التجاري الدولي والتزامه المتواصل بدعم رياضة الاسكواش.



المسئولية الاجتماعية

نجح البنك التجاري الدولي في إطلاق العديد من مبادرات وبرامج المسئولية الاجتماعية خلال عام 2021، إلى جانب المشاركة في مجموعة من المبادرات المتنوعة التي أطلقتها مختلف المنظمات الأخرى. وقد قام البنك التجاري الدولي بالتعاون مع ثمانية بنوك أخرى تحت رعاية اتحاد بنوك مصر، بالمشاركة في المشروع القومي الذي تم تنفيذه بقيادة وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية لبناء 55 وحدة سكنية للطلاب المصريين من ذوي الإنجازات الأكاديمية العليا، وذلك بقيمة إجمالية تقدر بحوالي 930 ألف جنيه.

بدأت علاقة التعاون بين البنك ومدينة (كيدرانيا) الترفيهية عام 2013، ومنذ ذلك الحين، ينظم البنك سنويًا العديد من الرحلات لأبناء المناطق الأكثر احتياجًا وذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى الأطفال الذين يعانون من مشكلات صحية. وتهدف الرحلات إلى تعليم وتثقيف الأطفال حول مختلف الأنشطة المصرفية مثل بطاقات الخصم المباشر وإصدار الشيكات وسحب وإيداع النقود، وذلك باستخدام عملة الكيدروس (العملة الرسمية لمدينة كيدرانيا الترفيهية).

ومن جانب آخر، واصل البنك رعايته لأنشطة الجمعية المصرية لمتحدي الإعاقة والتوحد، حيث تم إقامة عدة أنشطة في شهر أبريل الماضي، وهو شهر التوعية بمرض التوحد، بما في ذلك إطلاق حملة توعية إعلامية، وحملة "أسبوع التوعية بالتوحد" في المدارس ومقرات العمل، بالإضافة إلى تنظيم مؤتمر بوزارة التضامن الاجتماعي احتفالًا باليوم العالمي للتوعية بالتوحد، فضلًا عن إنارة فروع البنك بالضوء الأزرق.

وبالإضافة إلى ذلك، أطلق البنك حملة للأنشطة الاجتماعية باسم (كل طفل يستحق أن يبتسم)، بهدف دعم الأطفال وإدخال البهجة إليهم خلال فترة العيد، حيث قام الموظفون بجمع أكثر من 1000 قطعة من الملابس والألعاب ووضعها في اثنين من صناديق التبرعات المتاحة في المقرين الرئيسيين بالجيزة والقاهرة الذكية، من أجل توزيعها على الأطفال الأكثر احتياجًا.

خطة الاستجابة لأزمة (كوفيد - 19) وتوفير اللقاحات

في ظل التحديات الناتجة عن انتشار فيروس (كوفيد - 19)، تبرع البنك التجاري الدولي بمبلغ 45 مليون جنيه وفقًا لتوجيهات البنك المركزي المصري لزيادة مشاركة القطاع المصرفي في الحملة الوطنية للتلقيح ضد فيروس (كوفيد - 19)، والتي تم إطلاقها تحت رعاية رئيس جمهورية مصر العربية. وتستهدف الحملة توفير اللقاحات لكبار السن وفئات المجتمع التي تواجه تحديات مالية، وذلك تحت مظلة تهدف إلى توفير الرعاية الاجتماعية والصحية، علمًا بأن البنك ساهم بمبلغ إضافي قيمته 25 مليون جنيه لدعم تصنيع اللقاح محليًا.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

يحرص البنك التجاري الدولي على توفير فرص عمل متكافئة للجنسين بجميع مقراته وفروعه، حيث تمثل المرأة حاليًا 25% من مجلس إدارة البنك و30% من إجمالي الموظفين. كما يلتزم البنك بتوفير برامج التدريب حول التخلص من مشكلة التحيز اللاواعي وبرنامج حصري لتدريب القيادات النسائية، بهدف زيادة الوعي بأهمية المساواة بين الجنسين والتأكد من مشاركة النساء في جميع قطاعات وأنشطة البنك.

ولا تقتصر جهود البنك على التوعية فقط بل تمتد إلى توفير برامج تنمية القدرات للنساء في مصر وتوفير التمويل اللازم لدعم مؤسسات التمويل متناهي الصغر والأعمال التي تتولى النساء إدارتها.

ويعد البنك التجاري الدولي أول بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يحصل على شهادة إتمام ختم المساواة بين الجنسين (EGES) من المجلس القومي للمرأة. وقد تم استحداث هذه الشهادة بناءً على نموذج البنك الدولي للمساواة بين الجنسين، والذي يقوم بتحديد المجالات التي سيركز عليها وإعداد الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف النموذج في كل مجال، علمًا بأن عملية الحصول على الشهادة تعزز ممارسات المساواة بين الجنسين في مؤسسات وشركات القطاع الخاص، وذلك من خلال بناء سلسلة من الممارسات في أربعة مجالات وهي التوظيف، والتطور الوظيفي، والتوازن بين الأسرة والعمل، وسياسات تمنع التحرش بجميع صورته.

كما شارك البنك خلال العام في رئاسة المنتدى الاقتصادي العالمي لمحفز سد الفجوة بين الجنسين بمصر، والذي يمثل نموذجًا وطنيًا للتعاون بين القطاعين الحكومي والخاص، لدعم جهود الحكومات ومجتمع الأعمال في اتخاذ القرارات الفعالة اللازمة لتقليص الفجوة الاقتصادية بين الجنسين. وسيتولى البنك بالتعاون مع كبار رجال الأعمال والوزراء إدارة أنشطة محفز سد الفجوة بين الجنسين وتحديد أهدافه ومراقبة تأثيره، علمًا بأن خطة عمل المحفز سيتم تنفيذها على ثلاث سنوات وتستهدف تحقيق أربعة أهداف تتمثل في إعداد النساء لسوق عمل ما بعد أزمة (كوفيد - 19)، وسد الفجوات بين الجنسين في الأجور بين القطاعات وداخلها، وتمكين المرأة من المشركتها في القوى العاملة، ودعم تولي المزيد من النساء للمناصب الإدارية والقيادية.



مؤسسة البنك التجاري الدولي

وحرصًا على تخفيف العبء على الأسر الأشد احتياجًا، تحرص المؤسسة على التعاون الفعال مع مقدمي خدمات الرعاية الصحية المجانية من القطاع الخاص والعام وغير الحكومي بهدف توسيع نطاق تقديم الخدمات مع تعظيم الفائدة من تلك المبادرات من خلال تحقيق نتائج مستدامة ذات مردود إيجابي. وخلال السنوات الماضية، قامت مؤسسة البنك التجاري الدولي بتوسيع النطاق الجغرافي للأنشطة والمبادرات الخاصة بها لتشمل مختلف الأقاليم والمحافظات المصرية.

وخلال عام 2021، وافق مجلس أمناء مؤسسة البنك التجاري الدولي على تنفيذ مجموعة من المشروعات الجديدة، وذلك بالتوازي مع مواصلة جهوده إلى تحسين جودة خدمات الرعاية الصحية المقدمة للأطفال في مصر.

في ضوء حرص مؤسسة البنك التجاري الدولي على تعزيز شراكتها الوثيقة مع مستشفى "سرطان الأطفال 57357"، قامت المؤسسة بالتبرع بمبلغ 30 مليون جنيه لتغطية ارتفاع تكاليف العلاج والمساهمة في تكاليف التشخيص والعلاج السنوية التي تتحملها المستشفى، مثل إجراء الفحوصات الطبية والاختبارات والعلاج الكيميائي والعلاج الإشعاعي والعلاج المناعي وغيرها، مما أثمر عن علاج سبعة آلاف طفل خلال عام 2021.

كما واصلت مؤسسة البنك تعزيز شراكتها الاستراتيجية مع مؤسسة مجدي يعقوب، حيث تبرعت بمبلغ 30 مليون جنيه لتمويل إجراء 200 جراحة قلب مفتوح وشراء 345 قطعة استهلاكية لمعمل القسطرة بمركز مؤسسة مجدي يعقوب لأمراض وأبحاث القلب بأسوان.

وبالإضافة إلى ذلك، تمثل مستشفى الناس للأطفال التابعة لمؤسسة الجود الخيرية، أحد شركاء التعاون مع مؤسسة البنك التجاري الدولي منذ افتتاح المستشفى، حيث قامت مؤسسة البنك التجاري الدولي بتخصيص مبلغ 24.46 مليون جنيه لتمويل شراء أحدث المعدات اللازمة لوحدة العناية المركزة لحديثي الولادة والعناية المركزة للأطفال، علماً بأن المستشفى تعمل وفقاً لأفضل الممارسات الدولية المتعارف عليها في مجال الرعاية الطبية للأطفال، وتستخدم وحدتين حوالى ألفين طفل مع تقديم خدماتها مجاناً لأبناء المجتمعات الأشد احتياجاً.

في ضوء العلاقة القوية بين مؤسسة البنك التجاري الدولي وبنك الكساء المصري، وافق مجلس أمناء المؤسسة على التبرع بمبلغ 12.6 مليون جنيه لتمويل الجولة الثامنة من تعاونهم الوثيق، والتي تستهدف توفير الملابس للأطفال في 27 محافظة خلال أشهر الشتاء، عبر تصنيع 70 ألف طقم ملابس شتوية و70 ألف زوج من الأحذية لتوزيعها على أطفال الأسر الأولى بالرعاية في مختلف المحافظات.

واستمراراً لجهودها، تبرعت المؤسسة أيضاً بمبلغ 7.69 مليون جنيه لتمويل مشروع مشترك مع مؤسسة إبراهيم أحمد بدران للأعمال الخيرية، والذي سيشهد تجهيز 48 قافلة طبية بالمناطق الأكثر فقراً بمحافظة بني سويف، حيث سيقوم فريق من أبرز الأطباء المؤهلين بقيادة تلك القوافل لإجراء الفحوصات وتقديم العلاج لأطفال القرى والمدارس والمراكز الصحية. ويستهدف هذا المشروع خدمة وإفادة 65 ألف طفل سنوياً.

في إطار التزام مؤسسة البنك التجاري الدولي بدعم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، خصصت المؤسسة مبلغ مليون جنيه لدعم المؤسسة القومية لتنمية الأسرة والمجتمع لتمويل تجهيز غرف العلاج الحسي والنفسي والحركي والوظيفي في مركز الأسمرات، سعياً لتحسين المهارات الحسية والحركية للأطفال المعاقين وخاصة الأطفال المصابين بمرض التوحد. ومن المتوقع أن يخدم المركز 250 طفل سنوياً.

وأخيراً، تبرعت مؤسسة البنك التجاري الدولي بمبلغ 2.17 مليون جنيه للمساهمة في تمويل تكاليف التشغيل السنوية لاثنتين من ملاجئ الإقامة بمدينة 7 أكتوبر ومنطقة إمبابة، والتي يتم إدارتهم والإشراف عليهم بواسطة مؤسسة "أبناء الغد - بناتي". ويقوم الملاجئ بخدمة حوالي 200 طفل سنوياً عبر توفير الحماية والدعم اللازم للأطفال الأكثر عرضة للخطر، بما في ذلك الأطفال الذين يمضون أغلب الوقت في الشوارع والأطفال المحرومة من الرعاية الأسرية.

دعم رياضة الإسكواش

حرص البنك التجاري الدولي على دعم الرياضة ورعاية المواهب الرياضية الشابة في مصر خلال عام 2021 وذلك من منطلق التزامه المتجدد بتعظيم المردود الإيجابي على المجتمعات المحيطة بعملياته. وقد انعكس ذلك في مواصلة دعم الرياضة والاستفادة من الإقبال القوي على لاعبي تلك الرياضة عالمياً. ويؤمن البنك بأن دعم هذه المواهب سوف ينعكس مردوده الإيجابي على تعزيز التصنيف العالمي للمنتخبات المصرية والمجتمع الرياضي المصري بوجه عام، وذلك في ظل المكانة التي اكتسبها لاعبو الإسكواش المصريين بسبب تقنياتهم الابتكارية، وإماتع المشاهدين من جميع أنحاء العالم، فضلاً عن حصولهم على الجوائز العالمية.

وقد قام البنك التجاري الدولي بمواصلة رعاية رياضة الإسكواش للسماح لمزيد من اللاعبين المصريين بالتقدم في التصنيف العالمي للاتحاد الدولي لمحترفي الإسكواش من خلال رعاية العديد من البطولات ودعم نجومنا المصريين في واحدة من أنجح البطولات العالمية.



وفي هذا الإطار، قام البنك التجاري الدولي بالتعاون مع أكاديمية كريم درويش بتنظيم نهائيات بطولة "PSA World Tour" في مصر للعام الثالث على التوالي في مول العرب. كما يعترف البنك التجاري الدولي برعاية " CIB PSA Platinum El Gouna International Squash Open" لعام 2021 لأول مرة في الجونة، البحر الأحمر. وكانت البطولة الأبرز التي قام البنك برعايتها خلال عام 2021 هي "CIB Egyptian Squash Open" البلاتينية للرجال والسيدات والتي أقيمت تحت سفح الأهرامات الجيزة للعام الثالث على التوالي وشهدت مشاركة واسعة من 96 من لاعبي الإسكواش، حيث يبلغ مجموع جوائزها المالية 540 ألف دولار. وقد لاقت هذه البطولة أصداء واسعة على الصعيدين المحلي والعالمي. كما قام البنك بتوفير الجولة الرابعة من بطولات التحدي لدعم المواهب الشابة لتحسين أداؤهم وتصنيفهم العالمي، حيث يحمل اللاعبون المصريون لقب أبطال العالم لفرق الناشئين الرجال، وأبطال العالم لفرق الناشئين السيدات، بالإضافة إلى جميع ألقاب العالم الفردية.

وفي إطار دعمه للمواهب الشابة الذين يتصدرون تصنيفات الإسكواش العالمية، قام البنك التجاري الدولي بتطوير رعاية خاصة لمساعدة ثمانية من اللاعبين الموهوبين في الحفاظ على تصنيفهم ومواصلة تمثيل مصر في جميع أنحاء العالم. وبنهاية ديسمبر 2021، حصل مجموعة من اللاعبين على عقود الرعاية الحصرية، وهم علي فرج، كريم عبد الجواد، طارق مؤمن، نوران جوهر، هانيا الحمادي، محمد أبو الغار، مروان الشوربجي، سلمى هاني، فارس دسوقي، روان العربي، فريدة محمد، ونور الطيب.



الحوكمة

يولي البنك التجاري الدولي اهتماما كبيرا لتطبيق مبادئ وأسس الحوكمة الرشيدة، فعلى مدار تاريخه، سعى البنك باستمرار إلى تطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال الحوكمة إيماناً منه بأن الالتزام بمبادئ الحوكمة الرشيدة هو أفضل طريق لتحقيق المكافحة الرائدة، والحفاظ عليها.

ويسعى البنك من خلال الإطار العام للحوكمة إلى تعزيز الثقة وتحقيق الاستقرار المالي ونزاهة الأعمال فضلاً عن تعظيم القيمة على المدى الطويل لجميع الأطراف ذات العلاقة وذلك من خلال مجموعة من الموائيق والسياسات والإجراءات الداخلية التي تُساعد مجلس الإدارة والإدارة العليا على اتخاذ القرارات السليمة، والتي تُلائم طبيعة وحجم أعمال البنك. ويتم صياغة هذه الموائيق والسياسات والإجراءات بدقة بالغة، كما يتم مراجعتها بشكل دوري لضمان مواكبة البنك لتطورات السوق، والوقوف على مجالات إجراء التعديلات من أجل الاستمرار في تقديم أفضل الحلول المالية للعملاء من المؤسسات والأفراد على حد سواء، ومن بين هذه السياسات والموائيق ميثاق الحوكمة، وميثاق السلوك المهني، وسياسة الكشف عن أي تضارب في المصالح، وسياسة الإفصاح والشفافية. ويرتكز الإطار العام للحوكمة أيضاً على تشكيل الهيكل المؤسسي الخاص بالبنك والذي يضم مجموعة متميزة من الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين ممن يحظون بخبرات مُتكاملة كل في مجاله، ويشكلون غالبية أعضاء مجلس إدارة البنك، بالإضافة إلى مجموعة من اللجان المُتخصصة التابعة لمجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية الذي يضم نخبة من الخبرات والكفاءات المُختلفة.

ويركز إطار الحوكمة الذي يعتمده البنك على الفصل بين واجبات ومسئوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا، واستقلال إدارات الرقابة الداخلية والخارجية. ويدخل في نطاق نظم الحوكمة التي يتبناها البنك تطبيق أعلى مستويات النزاهة والشفافية وإصدار تقارير الإفصاح في توقيتاتها الملائمة، والتي توفر لجميع الأطراف ذات صلة المعلومات اللازمة حول هيكل ملكية البنك وأنشطته التشغيلية وموقفه المالي. ويساعد هذا الإطار على تعزيز الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية. كما يضمن لجميع المساهمين حقوق متساوية ويحمي حقهم في التصويت على القرارات الرئيسية.

مجلس الإدارة

تتكون غالبية مجلس الإدارة من أعضاء مستقلين غير تنفيذيين، ويضطلع أعضاء مجلس الإدارة بقيادة الرئيس غير التنفيذي بمسئولية وضع الإطار العام للحوكمة، ووضع الأهداف الاستراتيجية للبنك، والتأكد من فعالية أنظمة الرقابة الداخلية بالبنك، وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى تحقيق التنمية المستدامة في المدى الطويل.

وجدير بالذكر أن هيكل وتشكيل مجلس الإدارة يتبع اللوائح والقوانين المحلية وأفضل الممارسات والمعايير الدولية حيث يسمح بوجود المدير الرئيسي لأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين (Lead Director). يتمتع مجلس إدارة البنك التجاري الدولي بمزيج مثالي من المهارات والخبرات المتنوعة والمعرفة المؤسسية. ويتلزم البنك بالحفاظ على الاستقلالية وتعزيز التنوع، ولذلك تشكل المرأة 25% من أعضاء مجلس الإدارة، بينما يمثل الأعضاء المستقلين 88% من المجلس وفقاً لأحدث تشكيل.

حيث يضم مجلس إدارة البنك التجاري الدولي حالياً ثمانية أعضاء يتمتعون بمزيج من الخبرات والكفاءات، ويفرد البنك بهذا المزيج الذي يمنحه ميزة تنافسية كبرى في السوق المصري. وخلال عام 2021 عقد مجلس إدارة البنك التجاري الدولي 14 اجتماعاً، من بينها 12 اجتماعاً عبر خاصية الفيديو كونفرانس، و2 اجتماعاً مباشراً بين أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين في القاهرة والمقيمين بالخارج عبر تقنيات الفيديو كونفرانس نظراً للإجراءات الاحترازية الخاصة بمواجهة انتشار فيروس (كوفيد - 19).

التغييرات في هيكل مجلس الإدارة خلال عام 2021

أعلن البنك التجاري الدولي في 8 مارس 2021 عن تعيين السيد/طارق رشدي عضواً مستقلاً بمجلس إدارة البنك بعد موافقة البنك المركزي المصري. ويحظى السيد رشدي بخبرة واسعة في مجالات المراجعة الداخلية والرقابة وإدارة المخاطر. ويتولى السيد رشدي حالياً إدارة شركته الاستشارية وتم اختياره مفضلاً بالمفوضية المستقلة لتقييم أثر المساعدات المالية ببريطانيا.

في 24 يونيو 2021 وبناء على قرار موافقة البنك المركزي المصري، تم منح السيد/ حسين أباطة لقب العضو المنتدب بالإضافة إلى مسؤولياته القائمة كالمسؤول التنفيذي الرئيسي للبنك التجاري الدولي.



اللجان التابعة لمجلس الإدارة

في عام 2021، راجع مجلس الإدارة هياكل جميع اللجان لضمان فاعليتها. كان الهدف من المراجعة هو زيادة الاستفادة من الخبرات والمهارات والمعرفة التي يتمتع بها كل عضو من أعضاء المجلس بما يمثل قيمة مضافة في دعم مجلس الإدارة بكامله في مجالات معينة من أجل خدمة نمو البنك.

يتمتع مجلس إدارة البنك التجاري الدولي بخبرات متميزة، إلى جانب دعم اللجان المتخصصة التابعة، والتي تقوم بمعاونة المجلس للقيام بدوره على الوجه الأمثل. ويرأس كل لجنة أحد المديرين غير التنفيذيين ويكون مسنولاً عن إحاطة مجلس الإدارة بأبرز القضايا الرئيسية التي تناولتها اللجنة التي يرأسها.

هذا ويتمتع مجلس إدارة البنك التجاري الدولي حالياً ست لجان دائمة تؤدي دورها على أفضل وجه لتساعد المجلس على الوفاء بمسئوليته. وينظم عمل كل لجنة لائحة مكتوبة تُحدد المسئوليات ومتطلبات التشكيل. وتقدم اللجان تقاريرها إلى مجلس الإدارة بشكل منتظم. كما يجوز لمجلس الإدارة تشكيل لجان أخرى للنظر في قضايا بعينها إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

أبرز الأنشطة في 2021

نظرًا لظهور الوباء العالمي في مارس، والذي أدى إلى أزمة منهجية عالمية عبر مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاع المصرفي، وبالإضافة إلى أحداث أكتوبر 2020 الخاصة بالبنك، كان عام 2021 عامًا استثنائيًا من حيث ضمان استمرارية الأعمال، وتحقيق نمو قوي، وفترة استمرت فيها الاستثمارات الضخمة في إعداد البنك للعديد من الفرص الجديدة التي تم تحديدها للنجاح في الأعمال في فترة ما بعد الوباء - من خلال إعادة تقييم احتياجات العملاء، الإعداد لتقديم تجربة بنكية مفضلة للعملاء وإعادة صياغة العمليات، وإعادة تشكيل الهيكل التنظيمي من أجل الاستجابة للفرص والتحديات المقبلة بمزيد من المرونة، مع العمل على أن يكون البنك في وضع أفضل لتحقيق النجاح في مواجهة الفرص الناشئة في المستقبل.

من خلال هذا النهج المُركَّز والمتعدد الأبعاد والمتوازن، تمكن مجلس إدارة البنك وإدارته التنفيذية من ضمان مستويات عالية جدًا من استمرارية الأعمال والمرونة مع الاستمرار في خدمة عملائه بجودة عالية وتميز، مع الاستجابة الفعالة إلى حالة الغموض وعدم التأكيد التي تسببها وباء الكورونا والتحديات غير المتوقع لضمان استمرارية الأعمال مع ضمان الانتقال الفعال لقيادة البنك العليا.

تم تحقيق ذلك باستخدام نهج هادف ومتوازن للغاية في عام 2021 من خلال:

الدعم المستمر للموظفين مع تسهيل نهج العمل من المنزل المرن، لتوفير استمرارية الخدمة مع ضمان صحة الموظفين وسلامتهم، وضمان بروتوكول الوباء المتبع وتدبيره الدقيقة، والتدريب المستمر لإعادة تشكيل المهارات وتحسينها وضمان استمرار تقييم الأداء ومكافأة أصحاب الأداء الأفضل.

الاستثمارات المستمرة في التكنولوجيا والمنتجات الجديدة لتعزيز الخدمات المقدمة للعملاء، والتحسين المستمر للعمليات والحلول الرقمية لتسهيل تنفيذ المعاملات البنكية الخاصة بالعملاء على مستوى محسّن للتغلب على قيود وباء كورونا، هذا بالإضافة إلى تحديد فرص أعمال بقطاعات جديدة، الشيء الذي يدعم بشكل فعال خطط نمو البنك وأهدافه الاستراتيجية. خلال العام، شمل عمل مجلس الإدارة الإشراف على المبادرات الجديدة التي تساهم في خلق قيمة مستدامة على المدى الطويل مع مواجهة التحديات العاجلة.

وفقًا لتوجيهات مجلس الإدارة، في نهاية عام 2020، عينت لجنة المراجعة شركة خدمات مهنية دولية مستقلة لإجراء مراجعة متعمقة للإجراءات الرقابية بالبنك ووظائف الإقراض، من أجل تعزيز الالتزام وتحسين الضوابط الرقابية في البنك التجاري الدولي. بدأت المراجعة المذكورة في أوائل يناير 2021 واكتملت في أبريل 2021، وأكدت نتائج المراجعة سالف الذكر على أن وظائف الرقابة بالبنك جيدة واقترحت بعض التحسينات على بيئة الرقابة الداخلية بالبنك التجاري الدولي. وأكدت نتائج المراجعة على صحة خطة الإجراءات التصحيحية التي تم تقديمها إلى البنك المركزي في العام الماضي من قبل إدارة البنك.

علاوة على ذلك، تظل مخاطر الالتزام والبيئة الرقابية في البنك أولوية استراتيجية لن تؤدي فقط إلى تعزيز ثقافة البنك كمنظمة أخلاقية، بل تعمل أيضًا كعامل تمكين في العصر الرقمي حيث إننا نوفر القيمة لجميع أصحاب المصالح. خلال العام، أشرف مجلس الإدارة على استمرار جهود قطاع الالتزام لتطوير إطار عمل مخاطر البنك التجاري الدولي مع الاستمرار في تعزيز التعاون بين خطوط الدفاع المختلفة.

يعتبر مجلس الإدارة أن اختيار المسؤول التنفيذي الرئيسي هو من أهم القرارات ذات التأثير الكبير على البنك وأنه يجب اختيار الشخص الأنسب. في عام 2021، وبعد إجراء فحص موضوعي ومراجعة عادلة وشاملة، أكد مجلس الإدارة من جديد استمرار عمل المسؤول التنفيذي



الرئيسي الحالي للبنك السيد حسين أباطة. يؤمن مجلس الإدارة أن استمرار المسؤول التنفيذي الرئيسي الحالي يخدم استمرارية أعمال البنك واستراتيجياته للنمو.

من وجهة نظر حوكمة إدارة المخاطر، يؤمن مجلس الإدارة بأهمية اتباع نهج شامل لإدارة كل من "المخاطر المالية وغير المالية" نظراً إلى زيادة اهتمام الجهات الرقابية وأصحاب المصالح. لذلك، قاد مجلس الإدارة تحسينات أكبر في هذا المجال من خلال الاستثمار في تطوير أطر عمل رسمية لهذا الغرض، لضمان قدر أكبر من المسؤولية الإدارية وزيادة إشراف مجلس الإدارة لضمان وجود دليل قابل للتدقيق على اتخاذ قرارات مناسبة لإدارة المخاطر بما يتماشى مع مسؤوليات مجلس الإدارة الرقابية والقانونية. يتم ضمان هذه الأطر من خلال مدخلات استباقية من الخططين الأول والثاني من خطوط الدفاع بالبنك، وعلى التقارير الخاصة بالمخاطر والإجراءات التي تتوافق مع حد المخاطر المسوح به من مجلس الإدارة، وذلك من أجل الوصول إلى نظره مستقبلية بخصوص المخاطر التي تواجه البنك. من خلال المتابعة المستمرة ومعالجة الثغرات الرقابية وتتبع مدى كفاية نظم الرقابة الشاملة من أجل طمأنة الجهات الرقابية وأصحاب المصالح، على البقاء ضمن حدود المخاطر المتفق عليها.

أيضاً كجزء من التزام البنك بأعلى معايير الحوكمة وتماشياً مع التزامه بضمان التطوير المستمر لمهارات وقدرات الكوادر البشرية ولضمان استمرارية هذه الكوادر على مختلف مستويات الإدارة التنفيذية، استعان البنك بشركة خدمات مهنية دولية مستقلة لإجراء "تقييم الكوادر الإدارية" وتحديد نقاط القوة ومتطلبات التطوير للكوادر الرئيسية، مع وضع خطط عمل تطوير شخصية مناسبة لكل منها للاستثمار في تعزيز إمكاناتها من أجل تعزيز القدرات على النمو والأداء بشكل أفضل في البنك.

وحيث أن القضايا البيئية والاجتماعية لها تأثير عميق ومباشر على الاستقرار الاقتصادي، فقد تُصنّف جدول أعمال مجلس الإدارة بالمسائل المتعلقة بالاستدامة المجتمعية التي تعمل على النهوض بالخدمات المالية التي تُعزز التنمية المستدامة، حيث تم إنشاء لجنة الاستدامة التابعة لمجلس الإدارة، وتحديد ميثاق العمل الشامل ذي الصلة، لدعم التزام مجلس الإدارة ومواءمة إدارة البنك المستثمرين مع البيئة والمسؤولية الاجتماعية للشركات والاستدامة ذوي الصلة بالبنك، وضمان أن التمويل المستدام يحظى بتمثيل جيد في جدول أعمال البنك. تم الانتهاء من وضع خارطة طريق للـ ESG وخطة تحدد أهدافاً واضحة لتحقيق طموحاتنا في التنمية المستدامة تحت قيادة رئيس قطاع التمويل المستدام ذو المهارات العالية والمسؤول عن مخاطر وفرص الاستدامة.

بينما نعمل في عالم يحدث فيه التغيير بشكل مستمر، ويمكن أن تكون التحديات والاضطرابات واسعة النطاق، فقد قرر البنك ضمان وضعه من خلال تبني استراتيجية واضحة تحدد أهدافه إلى جانب السماح بتوقع التغيير والتكيف معه بصورة مستمرة في ظل العالم المحيط. مع أخذ ذلك في الاعتبار، بدأ مجلس الإدارة في عام 2021 استراتيجية شاملة جديدة وعملية تحول تُحدد رؤية البنك لعام 2030 ورسالته وأهدافه وأولوياته، لتحديد خارطة الطريق بشكل استباقي والاستثمار في الموارد والكوادر البشرية لتحقيق ذلك. ومن أجل الحفاظ على القيادة والنمو المستمر والسعي لتكون أفضل بنك في الأسواق الناشئة في العالم.

ختم البنك

رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي



الاسم: شريف سمير سامي
التوقيع:

